مؤتمر التربية الإسلامية

# الفكر التربوي الإسلامي

## الكتاب الثاني

كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة والمنهج التربوي الإسلامي

فلسفة التربية الإسلامية في تكوين المواطن الصالح

المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري
في ضوء كتاب المعيار للونشريسي

التربية الاجتماعية عند الشيخ الفاضل أبي هلال

المنعقد في بيروت
من ١٠ ـ ١٦ جمادى الاولى ١٤٠١ هـ .
الموافق في ١٥ ـ ٢١ اذار ١٩٨١ م .

صدر عن
دار المقتطف الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع

# الفكر التربوي الإسلامي

المحاضرة الأولى :

كتاب العالم والمتعلم لابي حنيفة والمنهج التربوي الإسلامي

المحاضر : الدكتور رضوان السيد

المحاضرة الثانية :

فلسفة التربية الإسلامية في تكوين المواطن الصالح

المحاضر : الدكتور تركي رابح

المحاضرة الثالثة :

المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي

المحاضرة : الدكتورة وداد القاضي

المحاضرة الرابعة :

التربية الاجتماعية عند الشيخ الفاضل أبي هلال

المحاضر : الدكتور عباس أبو صالح

مؤتمر التربية الإسلامية

# الفكر التربوي الاسلامي

كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة والمنهج التربوي الإسلامي

فلسفة التربية الإسلامية في تكوين المواطن الصالح

المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري
في ضوء كتاب المعيار للونشريسي

التربية الاجتماعية عند الشيخ الفاضل أبي هلال



بسم الله الرحمن الرحيم

# رسالة المقاصد

إنها «رسالة
العلم الصحيح والعمل النافع
مشفوعة بإيمان بالله عميق، وبالوطن
والمواطنين، متعاونة وإياهم، عاملة لوجه
الله الكريم، لما فيه خيرهم في كافة الحقول
والميادين، رسالة الإسلام، رسالة محمد
عليه الصلاة والسلام، بكل ما فيها
من خير وبركة، من علم أمرنا أن
نطلبه من المهد إلى اللحد، ومن خلق
كريم، إنما بعث عليه الصلاة والسلام
ليتممه عند بني الإنسان».

صائب سلام

شارك في تنفيذ وإصدار
سلسلة كتب مؤتمر التربية الإسلامية

الدكتور محمود حلاوي : التدقيق بالمحاضرات والتحرير اللغوي للمداخلات.

الأستاذ عرفان مطرجي : التنقيح اللغوي والمتابعة الطباعية.

الأستاذ إسماعيل الطويل : التنسيق.

بلال فتح الله : تصميم الغلاف.

الدكتور زهير حطب : الإشراف العام على التنفيذ.

المحاضرة الثالثة

# المدرسة في المغرب حتى اواخر القرن التاسع الهجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي

المحاضرة : د. وداد القاضي

رئيس جلسة : عبد العزيز بن عبدالله

المناقش : احسان عباس

1981

# المدرسة في المغرب
# في ضوء كتاب المعيار للونشريسي

## I
## مقدمة في التعريف بالمؤلف والكتاب

### أ ـ المؤلف

الونشريسي صاحب كتاب « المعيار » هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي[1] ، نسبة إلى جبل ونشريس ـ أو

(١) ترجمة الونشريسي في فهرس أحمد المنجور ( تحقيق محمد حجي ، الرباط ، ١٩٧٦ ) : ٥٠ ( وعنه ينقل معظم المؤرخين اللاحقين ) ، وكتاب البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم التلمساني ( المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، ١٣٢٦ / ١٩٠٨ ) : ٣ ـ ٥٤ ، وجذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس لابن القاضي المكناسي ( دار المنصور ، الرباط ، ١٩٧٣ ) ( ١٥٦ ـ ١٥٧ ( رقم : ١٠٥ ) ، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي ( تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ـ المكتبة العتيقة ، تونس ، ١٣٩٠ / ١٩٧٠ ) ١ : ٩١ ـ ٩٢ ( رقم : ١٣٠ ) ، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي ( على هامش الديباج المذهب ، مصر ، ١٣٥١ ) : ٨٧ ـ ٨٨ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد إبن مخلوف ( طبعة مصورة بالأوفست ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، عن الطبعة الأولى ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٩ ) ١ : ٢٧٤ ، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري ( تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ) ٤ : ١٦٥ ، وفهرس الفهارس لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني ( مصر ، ١٣٤٦ ) ٢ : ٤٣٨ ـ ٤٣٩ ، والرحلة الورثيلانية للورثيلاني ( طبعة مصورة بالأوفست ، دار الكتاب ،العربي ، بيروت ، ١٣٩٤ / ١٩٧٤ ) ، وتعريف الخلف برجال =

وانشريس ، بزيادة ألف بعد الواو[1] ـ بالجزائر ، الإمام المفتي الحافظ الفقيه العلّامة ، حامل لواء المذهب المالكي على رأس المائة التاسعة بالمغرب . سكنت أسرته تلمسان ، بتلمسان ولد في حدود سنة ٨٣٤[2] ، وفيها وجهه والده للدرس منذ الصغر على أكابر علماء عصره ، إذ كان الوالد نفسه من العلماء المدرِّسين[3] ، والفقهاء النوازليين[4] ، كالإمام أبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني (-٨٥٤)[5] ، وابنه قاضي الجماعة بتلمسان أبي سالم إبراهيم بن قاسم العقباني (-٨٨٠)[6] ، وحفيده الإمام العلّامة القاضي محمد بن أحمد بن قاسم

= السلف لأبي القاسم محمد الحفناوي ( مطبعة بيير فونتانة الشرقية ، الجزائر ، ١٣٢٤ / ١٩٠٦ ) ١ : ٥٨ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعّربة ليوسف اليان سركيس ( القاهرة ، ١٩٢٨ ) ٢ : ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ؛ وانظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ٣٢٠ ، وأنظر أيضاً كتاب الأعلام للزركلي ( الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ ) ١ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠ . وانظر لائحة جامعة بمصادر ترجمة الونشريسي في مقدمة الطبعة الجديدة من كتاب المعيار ( باشراف الدكتور محمد حجي ، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الرباط ، ودار الغرب الإسلامي ببيروت ، ١٤٠١ / ١٩٨١ ) : أ ـ ب .

(١) وردت « وانشريس » بالألف في معجم البلدان لياقوت الحموي ( دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧ ) ٥ : و ٣٥٥ ، ولا يدل تحديد ياقوت لهذا الإسم على وجود الواو ضرورة ، قال : وانشريس بالنون وشينين معجمتين وراء بينهما ثم ياء » ، والمصادر المغربية كلها تعتمد النسبة الونشريسي دون الف . ونشريس جبل في مقاطعة الجزائر إلى الجنوب الغربي منها بين مليانة وتلمسان . وراجع أيضاً ما قاله حسين مؤنس في مقالته « أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر » في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الخامس ( ١٣٧٧ / ١٩٥٧ ) ، ١٣١ ، والحاشية رقم ٢ .

(٢) تاريخ ولادة الونشريسي لم تحدد في المصادر ، إلا أن القول إنه مات عن نحو ثمانين عاماً هو الذي يشير إلى التاريخ المذكور في المتن ؛ أنظر البستان : ٥٤ ، وأنظر أيضاً فهرس إبن غازي ( تحقيق محمد الزاهي ، الدار البيضاء ، ١٣٩٩ / ١٩٧٩ ) : ١٢٨ ، الحاشية رقم : ٥ ، وأنظر أيضاً : البستان : ٥٣ ( « أخذ عن شيوخ بلده تلمسان » ) .

(٣) أنظر المعيار ٧ : ٥ .

(٤) فهرس المنجور : ٥٠ .

(٥) ترجمته في البستان : ١٤٧ وتعريف الخلف ١ : ٨٥ ( نقلاً عن نيل الابتهاج ) ، وأنظر البستان : ١٤٩ .

(٦) ترجمته في درة الحجال ١ : ١٩٦ ( رقم : ٢٦٨ ) ( وورد فيه خطأً أن سنة وفاته ٨٠٨ ، وإنما ذلك تاريخ ولادته ؛ أنظر شجرة النور الزكية ١ : ٢٦٥ ) . وقد ظل الونشريسي على صلة باستاذه أبي سالم حتى بعد أن غادر تلمسان إلى فاس ، إذ يذكر ( في المعيار ٧ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ) أنه كتب إليه مستفتياً من فاس .

العقباني (١ - ٨٧١)[١] ، والإمام أبي عبد الله محمد بن العباس التلمساني شيخ الجماعة (-٨٧١)[٢] ، والإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الجلاب التلمساني (-٨٧٥)[٣] ، والإمام الخطيب محمد بن محمد بن أحمد إبن مرزوق الكفيف (-٩٠١) ، أخذ عنه مرويّات سلفه الإمام الجدّ والولد والحفيد[٤] ، وعيسى بن محمد بن محمد بن عبد الله إبن الإمام[٥] ، والفقيه الغرابلي والمرّي ، والمفتي أبي العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني (-٨٩٦)[٦] ، والسنوسي محمد بن يوسف[٧] ، وذكر إبن غازي أنه كان من بين مَنْ أجازهم المحدّث المسند المصري فخر الدين أبو عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الديمي الأزهري[٨] ، وغيرهم .

ولا تحدثنا المصادر بما إذا كان الونشريسي قد جلس للإقراء في بلده تلمسان ، وكل مَنْ ترجم له بالتفصيل ينتقل من الحديث عن شيوخه إلى الحديث عمّا أسموه « كائنة » كانت له « من جهة السلطان » سنة ٨٧٤[٩] ، أو « كائنة » كانت له « مع السلطان »[١٠]، نُهبت على أثرها داره[١١]، وكادت - فيما يبدو -

---

(١) ترجمته في درة الحجال : ٢٩٥ ( رقم : ٨٣٠ ) .
(٢) ترجمته في درة الحجال ٢ : ٢٩٥ ( رقم : ٨٢٩ ) ؛ وأنظر رحلة القلصادي ( تحقيق محمد أبو الأجفان ، الدار التونسية للتوزيع ، تونس ، ١٩٧٨ ) : ١٠٩ .
(٣) ترجمته في شجرة النور الزكية ١ : ٢٦٤ ، وتعريف الخلف ١ : ١٢٣ ( نقلاً عن نيل الابتهاج ) .
(٤) ترجمة إبن مرزوق الكفيف في نفح الطيب للمقّري ( تحقيق إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ ) ٥ : ٤١٩ - ٤٢٠ ، وشجرة النور الزكية ١ : ٢٦٨ ، وتعريف الخلف ١ : ١٤٥ ؛ وأنظر فهرس الفهارس ٢ : ٤٣٨ .
(٥) كان لعمّي عيسى هذا : أبي زيد عبد الرحمن وأبي موسى عيسى ، ابني محمد بن عبد الله إبن الإمام ، مدرسة بتلمسان بناها لهما السلطان أبو حمّو الزيّاني الثاني ؛ أنظر بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد لأبي زكريا يحيى إبن خلدون ( مطبعة بيير فونطانا الشرقية ، الجزائر ، ١٣٢١ / ١٩٠٣ - ١٣٢٩ / ١٩١١ ) ١ : ٧١ - ٧٢ .
(٦) أنظر فهرس الفهارس ٢ : ٤٣٨ ، وترجمة إبن زكري في شجرة النور الزكية ١ : ٢٦٧ .
(٧) تفرد بذكره المنجور ( ص: ٥١ ) ؛ وأنظر ص: ٧٤ .
(٨) فهرس إبن غازي : ١٢٨ ، ونص الإجازة مذكور بالتفصيل ص : ١٢٨ - ١٢٣ .
(٩) البستان : ٥٣ .
(١٠) جذوة الاقتباس : ١٥٧ .
(١١) أنظر المصدرين في الحاشيتين السابقتين .

تناله شخصياً[١] ، فغادر تلمسان ونزل فاس . أما ماهيّة هذه « الكائنة » فإن واحداً من المصادر لم يحدد طبيعتها[٢] ، ولعل لها علاقة بالوضع المحتّل لسلطة بني زيّان بتسلمان زمن سلطانها المتوكل أبي عبد الله محمد ( الرابع ) بن محمد الثابتي الذي تولى السلطنة بين سنتي ٨٧٤ و٩١٠ ، وكان يطمح فيها من قبل ، منذ سنة ٨٧١ ، بغير رضى سلطان الحفصيين القوي آنذاك ، أبي عمرو عثمان بن محمد ( الرابع ) ( حكم من ٨٣٩ ـ ٨٩٣ ) ، مما أدى إلى أن يغزو الحفصيون تلمسان مرتين في العقد الثامن من القرن التاسع ، مرةً سنة ٨٧١ ومرة أخرى لعلها سنة ٨٧٤[٣] .

وأياً كان الأمر فإن الونشريسي قدم مدينة فاس سنة ٨٧٤ ، وبها ظلّ أربعين سنة حتى وفاته يوم الثلاثاء في ٢٠ صفر سنة ٩١٤ . وقد نزل أول ما نزل هنالك على الأستاذ محمد الصغير[٤] ، فاحتفى هذا الأستاذ به ، على ما يحدّثنا إبن القاضي نقلاً عن المنجور[٥] ـ فعمل له القرى « مخفية من الكسكسو عليها الموز » ؛ قال : « وهو السلوى على قول»[٦] . وكان الونشريسي أهلاً لذلك

(١) يقول إبن مريم وإبن القاضي أن الونشريسي « فرّ بنفسه » ( البستان : ٥٣ ، والجذوة : ١٥٧ ) .

(٢) حاول الزركلي تفسيرها في الأعلام ١ : ٢٦٩ ، قال : « ونقمت عليه حكومتها ( يعني حكومة تلمسان ) أمراً ، فانتهبت داره وفرّ إلى فاس سنة ٨٧٤ » .

(٣) أنظر الاستقصا ٤ : ( ١٦ ـ ١٦٢ ، وأنظر أيضاً
G. Marçais, «Abd al - Wadids,» **Encyclopaedia of Islam** (New Edition), I, 93; R.H. Idris, «Hafsids,» **Ibid,** III 69.
وكذلك وأنظر كذلك كتاب معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي للمستشرق زامباور ( إخراج زكي محمد حسن بك وحسن أحمد محمود ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، القاهرة ، ١٩٥١ ) : ١١٦ ـ ١٢٣ .

(٤) الصغير لقبٌ لغير واحدٍ من العلماء في فاس ، ولم أجد بين المترجم لهم بهذا الإسم من يوحي تاريخ وفاته بأنه المقصود بهذا النص ، ولعله المذكور في شجرة النور الزكية ١ : ٢٧٥ .

(٥) المنجور هو أحمد بن علي المنجور علاّمة فاس ومسندها المتوفي سنة ٩٥٥ ، وهو ممن أخذوا عن عبد الواحد بن أحمد الونشريسي ، إبن المترجم هنا ( أنظر مقدمة فهرس المنجور : ٥ ـ ٧ و٥٠ ؛ وأنظر أيضاً فهرس الفهارس ٢ : ٦ ـ ٧ ) . وترجمة أحمد الونشريسي في فهرس المنجور ( ص: ٥٠ ـ ٥١ ) هي أوسع ترجمة له اطلعت عليها ، والمصادر نقلت معظمها ولم تنقلها كلها .

(٦) جذوة الاقتباس ١ : ١٥٦ ـ ١٥٧ .

الاحتفال ، ليسر وحسب لجلالة قَدْره ومكانه من العلم ، ولكن أيضاً لما أبداه من تواضع الطارىء على مكانٍ عريقٍ في العلم ، إذ يحدثنا إبن القاضي في نَفَس لا يخلو من الإعجاب أنه أول قدومه حضرة فاس أخذ يحضر مجلس أبي عبد الله محمد بن عبد الله اليفرني المعروف بالقاضي المكناسي (-٩١٧)[١] ، قاضي الجماعة بها . وقد سكن الونشريسي في دار الحبس من فاس[٢] .

وما لبث الونشريسي أن جلس للتدريس بفاس ، بتقديمٍ من السلطان المريني بها[٣] ، ورغم أنه كان مشاركاً في فنون من العلم[٤] فإنه لم يدرّس سوى الفقه في الأكثر[٥] ، وكان تبريزه الأساسي فيه ، وهو الذي قال فيه إبن غازي « لو أن رجلاً حلف بالطلاق أنه أحاط بمذهب مالك ، أصوله وفروعه ، لم تطلق عليه زوجته لكثرة حفظه ( أي الونشريسي ) وتبحره »[٦] ، وهو الذي تناقل المؤرخون قول المنجور فيه أنه كان لدى تدريسه الفقه « يقول من لا يعرفه إنه لا يعرف غيره »[٧] . وكثيراً ما كان يدرّس بالمسجد المعلّق بالشرّاطين من فاس القرويين قرب داره[٨] . وكانت الكتب الأساسية التي درّسها « المدونة » لسحنون ، وفرعي إبن الحاجب[٩] . وكان ـ شأنه شأن عدد من الفقهاء المبرزين ـ يُسأل عن مسائل في الفقه فيجيب عنها[١٠] .

---

(١) ترجمة القاضي المكناسي في شجرة النور الزكية ١ : ٢٧٥ ؛ وأنظر أيضاً فهرس الفهارس ٢ : ٤٣٩ .

(٢) أنظر فهرس المنجور : ٥٠ ؛ ويضيف أن ولده سكن بها بعده طويلاً إلى أن بنى داره بالعقبة الزرقاء .

(٣) هو يوسف الفندلاوي الشهير بالمكناسي ، وكان خطيباً بجامع الأندلسى من فاس ( أنظر جذوة الأقتباس ٢ : ٥٢ ) .

(٤) أنظر المعيار ٧ : ٢٣٥ .

(٥) البستان : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ١ : ١٥٧ .

(٦) فهرس الفهارس ٢ : ٤٣٨ .

(٧) فهرس المنجور : ٥٠ وعنه البستان : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ١ : ١٥٧ ، ونيل الابتهاج : ٨٧ .

(٨) أنظر فهرس المنجور : ٥٠ .

(٩) البستان : ٥٣ ، وجذوة الأقتباس ١ : ١٥٧ ، وكلاهما ينقل عن فهرس المنجور : ٥٠ .

(١٠) أنظر نموذجاً من ذلك فيما ذكره إبن مريم في البستان : ٢٧١ .

وكان الونشريسي يجمع إلى العلم فصاحةً مبينة وتّمكناً متيناً في النحو حتى كان بعض من يحضره يقول « لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فيه »[1] .

وقد تخرج بالونشريسي جماعة من العلماء الفقهاء ، على رأسهم ولده عبد الواحد بن أحمد الونشريسي ( ـ٩٩٥ ) ، وقد ولد بفاس ، وتولى القضاء والإفتاء بها[2] ، والفقيه أبو عبّاد بن مليح اللمطي ، وقد قرأ فرعي بن الحاجب على الونشريسي ولازمه فيه حتى فهمه وتَفَقَّه عليه وقال عنه إنه كان لا يزيد في نقله عليه من كتاب التوضيح على ورقتين[3] ، والشيخ الأستاذ أبو زكريا يحيى السوسي[4] ، والفقيه المحدّث محمد بن عبد الجبار الورتدغيري ( ـ٩٥٦ )[5] ، وانفصل عنه قبل تمام المائة التاسعة ، والفقيه عبد السميع المصمودي[6] ، والعلاّمة الفقيه القاضي محمد بن محمد بن الغرديس التغلبي ( ـ٨٨٩ ) قاضي فاس الجديد[7] ، والفقيه أبو علي الحسن بن عثمان التاملي الجزولي شيخ الفقهاء بالسوس ( ـ٩٣٢)[8] ، ومحمد بن عيسى المغيلي (ـ٩٣٣)[9] ، وأبو الحسن علي بن موسى بن هارون المضغري (ـ٩٥١)[10]، وغيرهم .

---

(١) أنظر البستان : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ١ : ١٥٧ ، نقلاً عن المنجور : ٥٠ .

(٢) ترجمته في فهرس المنجور : ٥٠ ، ونيل الابتهاج : ١٨٨ ، وشجرة النور الزكية ١ : ٢٨٢ ، وسلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني ( طبعة حجرية بفاس ) ٢ : ١٤٦ .

(٣) يرد اسمه أيضاً إبن فليح ( أنظر فهرس المنجور : ٥٠ ـ ٥١ ، وجذوة الاقتباس : ١٥٧ ) ، ولم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة لي .

(٤) له ذكر في درة الحجال ١ : ٢٠٢ ، وجذوة الاقتباس ١ : ٨٧ ، وهو من أقران الفقيه أحمد بن علي المنجور المتوفي سنة ٩٩٥ .

(٥) الورتدغيري هذا هو الذي عمّر زاوية أبيه الشهيرة في فكيك وعني بتدريس الفقه والحديث ؛ أنظر المعيار ( الطبعة الجديدة ) ١ : د .

(٦) يرد اسمه بغير شكل : عبد السميح ( في البستان : ٥٣ ) وعبد المسيح ( في شجرة النور الزكية ١ : ٢٧٥ ) ، ولم أجد له ترجمة في المصادر التي بين يدي .

(٧) ترجمته في فهرس المنجور : ٥١ ، وجذوة الاقتباس ١ : ٢٤٤ ، ودرة الحجال ٢ : ١٤٣ ( رقم : ٦١٠ ) .

(٨) ترجمته في درة الحجال : ٢٤٠ ( رقم : ٣٥٥ ) .

(٩) ترجمته في شجرة النور الزكية ١ : ٢٦٤ .

(١٠) ترجمته في شجرة النور الزكية ١ : ٢٧٨ .

على أن جهود الونشريسي العلمية بفاس لم تقتصر على التدريس ، وإنما تعدّت ذلك إلى التأليف ، وقد عدّد لنا من ترجم له من المؤرخين كتبه التي ألّفها، وكلها في الفقه وما يتعلق به ، وخاصة الفقه المالكي منها[1] كتاب « الفائق في أحكام الوثائق » ، ويقول المؤرخون إنه لم يكمل ، وهو المطبوع بفاس بإسم « المنهج الفائق ، والمنهل الرائق ، والمعنى اللائق ، بأدب الموثق وأحكام الوثائق » ، و« غنية المعاصر والتالي ، في شرح وثائق الفشتالي » ، وكتاب « قواعد المذهب » ، وكتاب « إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك » ، وكتاب « القواعد في الفقه » ، ويقول المؤرخون عنه إنه صغير محرّر ، وكتاب حلّ الربقة عن أسير الصفقة » ، وكتاب المختصر من أحكام البرزلي » ، وكتاب « القصد الواجب في معرفة اصطلاح إبن الحاجب » لعله هو التعليق على فرعي ابن الحاجب ، في ثلاثة أسفار ، وتأليف في الفروق في مسائل الفقه اسمه « عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق » ، وطبعت له رسالة صغيرة بعنوان « إضاءة الحلك في الردّ على من أفتى بتضمين الراعي المشترك » ، كما طبع له كتاب ( مع ترجمة فرنسية ) بعنوان « الولايات في مناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية » . وقد ألّف فهرسة في شيوخه رواها الشيخ عبد الحي الكتاني وذكرها أحمد المنجور ومحمد بن جعفر الكتاني[2] ، ولعله كان له ديوان شعر ، إذ أورد له إبن القاضي بيتين من نظمه[3] . ويدل تأليفه لـ« شرح الخزرجية في العروض » على إهتمام بالنظم ، كما يدل كتاباه « وفيات الونشريسي » و« تأليف في ترجمة محمد المقّري ( الجد ) » على اهتمام بأدب التراجم .

ب ـ الكتاب

على أن أشهر كتب الونشريسي على الإطلاق وأكثرها انتشاراً وفائدةً

(١) أنظر في طبعات كتب الونشريسي ومخطوطاتها مقدمة المعيار ( الطبعة الجديدة ) ١ : د ـ هـ .
(٢) أنظر فهرس الفهارس ٢ ، ٤٣٩ ، وفهرس المنجور : ٥٠ ، وسلوة الانفاس ٢ : ٨٠ .
(٣) في جذوة الاقتباس ٢ : ١٥٧ .

للباحثين كتابه الضخم « المعيار »[1] ، واسمه كاملاً « المعيار المُعْرب والجامع المُغْرب عن فتاوي أهل أفريقية والأندلس والمغرب» ، وهو الكتاب الذي اعتمدت عليه في هذا البحث ، وقد وَسَمه الأستاذ عبد الحي الكتاني[2] بأنه من أعظم الكتب التي كادت تحيط بمذهب مالك ، انتهى الونشريسي من تأليفه في السنة الأولى من القرن العاشر[3] ، وقد استغرق عمله فيه مقدار إحدى عشرة سنة على الأقلّ[4] ، وجمع فيه ما وصل إليه من فتاوي الفقهاء بالأندلس والمغرب وأفريقية عبر العصور في أبواب الفقه الكبرى جميعاً ، وكانت مصادره الأساسية لفتاوي فاس والأندلس كتب تلميذه القاضي محمد بن محمد بن الغرديس التغلبي ، إذ كان هذا القاضي من أسرة فاسية عريقة ثرّية[5] ، ويملك مكتبة ضخمة تحتوي على تصانيف في فنون العلم المختلفة وخاصة في النوازل ، فيما كان من مصادره الأساسية في فتاوي أفريقية نوازل البرزلي أبي القاسم بن أحمد القيرواني ( -٨٤٤ ) ونوازل المازوني يحيى بن أبي عمران المغيلي ( -٨٨٣) ، وهي المعروفة بـ« الدرة المكنونة في نوازل مازونة »[6] . وقد أورد لنا إبن عسكر[7] في كتابه « دوحة الناشر » رواية فريدة عن طريقة الونشريسي في الاستفادة من مكتبة إبن الغرديس ؛ قال

---

(١) سيأتي الحديث عن طبعة المعيار الفاسيّة ، وقد طبع منه نوازل المعيار (فاس ، ١٣١٥ ) ، كما أن هناك ترجمة فرنسية لبعض فتاويه ، أنظر :
Emile Amar, **La Piére de touche de fétwas de Ahmad al- Wanscharisi...**, Vol. I, in **Archives Marocaines** (Paris 1908), vii- ix,

(٢) أنظر فهرس الفهارس ٢ : ٤٣٩ .

(٣) أنظر مقالة حسين مؤنس حسين مؤنس المشار إليها سابقاً : ١٣٠ ، ومقدمة المعيار ( الطبعة الجديدة ) ١ : ز .

(٤) يدل على ذلك أن فتواه التي نشرها حسيّن مؤنس بعنوان « اسنى المتاجر » فرع من كتابتها في ذي القعدة سنة ٨٩٠ ، وهي من ضمن فتاوي « المعيار » في باب نوازل الجهاد ( أنظر المقالة السابقة : ١٣٠ - ١٣١ ) .

(٥) راجع جذوة الاقتباس ١ : ٢٤٤ ، ودرة الحجال ٢ : ١٤٣ ( رقم : ٦١٠ ) ، وفهرس المنجور : ٥١ .

(٦) أنظر فهرس المنجرو : ٥١ - ٥٢ ، والبستان : ٥٤ ، ونيل الابتهاجض : ٨٧ ، وكلاهما ينقل عن المنجور ؛ وأنظر أيضاً مقدمة الطبعة الجديدة من المعيار ١ : و .

(٧) لم أتمكن من الحصول على نسخة من هذا الكتاب ، وأنقل اعتماداً عن ما نقله عنه الدكتور محمد حجي في مقدمته على الطبعة الجديدة في المعيار ١ : و . أنظر الحاشية رقم ٤ أعلاه .

أن الونشريسي كان يفك الكتب كراريس وأوراقاً يحملها إلى دابة على « عرصة له يمشي إليها في كل يوم . . . فإذا دخل العرصة جرد ثيابه وبقي في قشابة صوف ، يحزم عليها بمضمة جلد ويكشف رأسه ، وكان أصلع ، يجعل تلك الأوراق على حدة في صفين ، والدواة في حزامه والقلم في يده والكاغيد في الأخرى ، وهو يمشي بين الصفّين ويكتب النقول من كل ورقة ، حتى إذا فرغ من جلبها على المسألة قيدّ ما عنده وما يظهر له من الردّ والقبول » . ولقد حاول الونشريسي أن يستقصي قدر الإمكان في كتابه هذا ، وكثيراً ما يكـرر الفتوى الواحدة بسؤالها وجوابها في غير مكان منه إذا كانت ما يتعلق بغير موضوع واحد ، ويدرج فتاويه هو أو تعليقاته على فتاوي الآخرين ، ولهذا جاء كتابه كبيراً ، تعداد أسفاره في الأصل ست ، طبعت كاملة بعناية ثمانية من الفقهاء الخطاطين والمصحّحين في اثني عشر جزءاً ( طبعة حجر ، فاس ، ١٣١٤ - ١٣١٥ )[١] ، فهو أضخم جامع لفتاوي المغرب الإسلامي ، تنعكس فيه - عن طريق الأسئلة المطروحة على الفقهاء فضلاً عن اجوبة الفقهاء عليها جوانب متعددة من الحياة الإجتماعية الاقتصادية الثقافية السياسية الدينية في الأندلس والمغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري ، بما مرّ عليها من تغيرات وتحوّلات ، حتى سقوط الأندلس سقوطاً نهائياً ووقوع مدن الساحل المغربي فريسة للاحتلال الاسباني ( ومن المعلوم أن السنة التي توفي فيها الونشريسي (٩١٤) هي السنة التي سقطت فيها مدينة وهران في أيدي النصارى ) . ومن هذه الناحية بالذات يعتبر كتاب « المعيار مصدراً أساسياً لمن يريد أن يستقرىء التاريخ الحضاري للمغرب الإسلامي من الباحثين ، ولا تكتمل صورة ذلك التاريخ لهم إلا بعد الاطلاع الدقيق عليه ، وليس هذا حال الدراسات المغربية حالياً ، لما تكلفه من عناء مجرد قراءة كتاب « المعيار » ؛ بحرفه المغربي الأندلسي ، وطباعته الحجرية الدقيقة ، ولغته المليئة بالمصطلحات الفنية ، وأسلوبه الفقهي الذي يستعصي على العديدين ، وطوله المفرط ، وعدم انتظام الموضوعات داخل كل باب فيه ،

(١) قد سبقت الإشارة إلى الطبعة الجديدة . من هذا الكتاب ، ولم يطبع يظهر منها حتى الآن سوى الأجزاء الخمسة الأولى .

وخلوه من أي « مفاتيح » مبينة الدلالة ، قاطعة البرهان على هذه الموضوعات . ورغم ذلك كله ، فإن من يحاول الغوص في هذا الكتاب يجد فيه من الكنوز العلمية ما يُنسيه العناء ويشحذ في نفسه الصبر ، ويبدل التعب فرحاً ، والكلفة جذلاً .

وبعد ، فإن في كتاب « المعيار » معلومات قيمة فريدة في قيمتها عن الحياة التربوية في المغرب الاسلامي ، و« مؤسسة » المدرسة منها بوجه خاص ، وقد شهد الونشريسي صوراً مزدهرة منها في تلمسان وفاس ، كبرى مدن المغرب إلى جانب تونس في ذلك الوقت ، كما نقل ما دوّنه الفقهاء ممن سبقوه وعاصروه عنها ، وكلها يأتي لديه ـ بطبيعة الحال ـ بشكل ردود على اسئلة يطرحها على الفقهاء من يجدون أشكالاً في أمر ما يتعلق بها ، ولذلك فهي ـ اعني المعلومات التي في « المعيار » ـ تأتي على غير نظام ، ويظل فيها فجوات عديدة بحاجة إلى الملء ، ولهذا قمت في هذا البحث بحصر المعلومات عن المدرسة في الكتاب ، واستدركت ما نقص منها في المصادر المتيسرة لي ، وحاولت أن أبني من كل ذلك صورة ـ وإن مجملة ـ للمدرسة في المغرب حتى آخر القرن التاسع الهجري ، راجيةً أن اكون بذلك قد بدأت بخطوة صغيرة لا بد أن تليها خطوات أخرى تستكمل البحث وتفيه حقه من الدراسة والتمحيص .

## المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري

### مقدمة في ظهور المدرسة في المغرب

يبدو أن ظهور المدرسة ، في صورة مؤسسة ذات نظام تعليمي وإداري ومالي ، قد تأخر في المغرب والأندلس عما تمّ في المشرق ، إذ تثبت بعض الدراسات الحديثة أن المدرسة في المشرق لم تنتظر نظام الملك حتى تبزغ شمسها ، وإنما نشأت نماذج منها في القرن الرابع الهجري وخاصة في منطقة خراسان[١] ؛

---

(١) أنظر .Heinz Halm, «The Origins of the Madrasa,»
Papers of the Center for Arab and Middle East Studies, no.2 (American = University of Beirut; in press).

أمّا في المغرب والأندلس فقد ظل الجامع والكتّاب ومنزل المدرّس : موئلاً للحياة التعليمية في مختلف مراحلها ومستوياتها ، حتى حوالي منتصف القرن السادس ، أي إلى قريب من ظهور دولة الموحّدين . بل إننا لو اعتمدنا على نوازل « المعيار » وحدها في تصوّر نشوء المدرسة لوجدنا الأسئلة والفتاوي تصمت صمتاً تاماً عن ذكر المدارس حتى القرن السابع الهجري . , ولكن النظام الدقيق الذي أوجده الموحدون للطلبة كان يقضي تخصيص مبان خاصة للتدريبات الرياضية والتوجيهات العلمية ، بحيث أن ظهور المدرسة أو نموذج مشابه لها أصبح امرأ تفرضه الدعوة الموحدية ؛ بل إن المصادر تصرّح أن يعقوب المنصور الموحدي ( ٥٨٠ ـ ٥٩٥ ) قد بنى مدرسة في حدود سنة ٥٩٣ في سلا ، إلى الشمال من الجامع الأعظم الذي ابتناه هو نفسه في تلك المدينة[1] ، ولكن هذه المصادر لا تفصح بشيء عن مدى انتشار المدارس في المغرب والأندلس أيام الموحدين ، وفجأة نجدها تفيض في ذكر ما أنشأه المرينيون في المغرب الأقصى والأوسط وبنو زيّان بتلمسان . والحفصيون في تونس والنصريون في غرناطة من مدارس ، وخاصة في القرن الثامن الهجري ، حتى لقد اصبح تأسيس المدارس ينافس بناء الجوامع أو يتفوّق عليه ، وأصبح اجتذاب المشهورين من الشيوخ وإسناد التدريس اليهم أو إنشاء المدارس من أجلهم موضع تنافس حيوي بين القائمين على أمور تلك الدول .

ورغبة في جلاء الصورة عن مدى انتشار المدارس حتى أواخر القرن التاسع الهجري ( حيث تقف نوازل « المعيار » عن الحديث ، علينا أن نبارح هذا الكتاب ونستأنس بالمصادر الأخرى التي تتحدث عن مظاهر الحياة الثقافية في المغرب بين القرنين السابع والتاسع ، سواء أكانت تلك المصادر في التاريخ أو في التراجم أو في الرحلات .

---

= وأنظر ترجمة الدكتور رضوان السيد لهذا المقال بعنوان « أصول المدرسة في الإسلام » في مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٠ ( ١٩٨١ ) : ١١ ـ ١٧ .

(١) أنظر الاستقصا ٢ : ١٩٥ .

## جهود المرينيين في بناء المدارس بالمغرب عامة والمغرب الأقصى خاصة

وأول سلطان مريني تحدثنا المصادر عن اهتمامه بانشاء المدارس هو أمير المؤمنين يعقوب بن عبد الحق الملقّب بالمؤيد والقائم والمنصور ( ٦٥٦ - ٦٨٤ ) ؛ قال الناصري : « وبنى المدارس لطلبة العلم ، وأوقف عليها الأوقاف ، وأجرى عليهم بها المرتّبات»[١] . غير أن هذه المصادر نفسها لا تحدثنا سوى عن مدرسة واحدة أنشأها هذا الخليفة ، هي مدرسته بفاس[٢] ، فكأن أهمية الرجل ترجع إلى أنه سنّ سنةً بناء المدارس لبنيه من بعده « فاستكثروا من بناء المدارس العلمية والزوايا والرُّبط ووقفوا عليها الأوقاف المغلّة وأجروا على الطلبة بها الجريات الكافية » ؛ قال الناصري : « فأمسكوا بسبب ذلك من رمق العلم وأحيوا مراسمه . . . »[٣] .

وأول من اقتفى أثر يعقوب بن عبد الحق في بناء المدارس من المرينيين ابنه السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب ، الذي بنى مدرسة المدينة البيضاء بفاس الجديد في تاريخ لا نعلمه[٤] ، وفي سنة ٧٢٣ أمر ببناء المدرسة العظمى بازاء جامع القرويين بفاس ( وهي المدرسة التي اصبحت تعرف فيما بعد بمدرسة العطّارين ) . وحضر السلطان أبو سعيد بنفسه في جماعة من الفقهاء وأهل الخير حين أسست وشرع في بنائها ، فجاءت هذه المدرسة ، كما يقول المؤرخ « من

---

(١) الاستقصا ٣: ٦٥ ؛ وأنظر ص: ٦٤ و١١١ .

(٢) أنظر الحاشية السابقة .

(٣) الاستقصا ٣: ١١١ .

(٤) ذكر ذلك إبن مرزوق في كتابه « المسند الصحيح الحسن من أحاديث السلطان أبي الحسن » ، ولم أتمكن من الحصول على طبعته العربية ، فاعتمدت على ترجمته الاسبانية التي عملتها المستشرقة ماريا خيسوس بيغيرا ؛ أنظر Idn Marzug, ElMusnad

Heches memorables de Abu I-Hasan, Sultan de Los Benimerines (Instituto Hispano- Arabe de Cultura Madrid, 1977), pp. 106, 335.

وسوف أشير إلى هذا الكتاب من بعد باسم « مسند إبن مرزوق » . والمدينة البيضاء هي نفسها المسماة من بعد بفاس الجديد ، وقد اسسها يعقوب بن عبد الحق سنة ٦٤٧ ( أنظر الاستقصا ٣ : ٤٤ ) .

أعجب مصانع الدول . . . لم يبن ملك قبله مثلها » ، وأجرى فيها الماء من بعض العيون في المنطقة ، ورتب فيها الطلبة ، وجعل لها إماماً ومؤذنين وقَوَمة يقومون بأمرها ، ورتّب فيها فقهاء التدريس بها ، وأجرى على جميع هؤلاء المرتبات والمؤن الكافية بل الزائدة على الكفاية ، ولأجل ذلك اشترى عدة أملاك ووقفها عليها(١) .

وأربى السلطان أبو الحسن إبن أبي سعيد المريني ( ٧٣٢ - ٧٤٩ ) - وهو أحد أفذاذ الرجال في التاريخ الإسلامي - على كل من جاء قبله وبعده في إنشاء المدارس ، وقد أظهر إهتمامه ببناء المدارس قبل توليه الخلافة ، إذ يذكر ابن أبي زرع أنه أمر في سنة ٧٢١ - وهو بعد وليٌّ للعهد - ببناء مدرسة في فاس في غرب جامع الأندلس منها ؛ قال : « فجاءت على أكمل الهيآت وأعجبها »(٢) ، بنى حولها سقاية ودار وضوء وفندقاً لسكنى الطلبة ، وجلب إليها الماء من عين خارج المدينة وأنفق على ذلك مبالغ ضخمة تزيد على مائة ألف دينار ، ورتّب فيها الطلبة وقرّاء القرآن ، وأوقف عليها رباعاً كثيرة ، كما رتّب فيها الفقهاء للتدريس ، وأجرى على جميعهم الانفاق والكسوة(٣) . وبعد تولي السلطان أبي الحسن الخلافة أنشأ مدارس عديدة بفاس بخاصة ، بينها مدرسة الوادي(٤) ، ومدرسة الصهريج بعدوة الأندلس من فاس ، وكانت مدرسة أنيقة رائقة(٥) ، ومدرسة الرخام في شمال جامع القرويين ، وهي التي صارت تسمى من بعد بمدرسة المصباح نسبةً إلى أوّل فقيه تولى التدريس فيها ، وهو أبو الضياء مصباح بن عبد الله الياصلوتي ( -٧٥٠ )(٦) ، وكذلك مدرسة الحلفاويين قرب

---

(١) أنظر الاستقصا ٣: ١١٢ ؛ وأنظر أيضاً إبن مرزوق : ١٠٦ و٣٣٥ .

(٢) الأنيس المطرب بروض القرطاس لابن أبي زرع الفاشي ( دار المنصور ، الرباط ، ١٩٧٣ ) : ٤١٢ .

(٣) أنظر روض القرطاس : ٤١٢ ، وعنه ينقل صاحب الاستقصا ٣: ١١١ - ١١٢ .

(٤) أنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٥ .

(٥) أنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٥ ، والاستقصا ٣: ١٧٦ .

(٦) أنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٦ ، والاستقصا ٣: ١٧٦ ؛ وفي ترجمة مصباح الباصلوتي أنظر سلوة الانفاس ١: ٥٥ .

جامع القرويين ، وقد بنيت على يد الفقيه أبي أمية مفضل بن محمد الدلاي ، على ما ذكره المؤرخ إبن القاضي[1] .

غير أن ما يميز مذهب السلطان أبي الحسن في انشاء المدارس أيضاً هو حرصه ـ لأول مرة في تاريخ السلطنة المرينية ـ على اقامة المدارس ليس وحسب في الحضرة ـ أو العاصمة ـ فاس ، وإنما أيضاً في سائر أرجاء المغرب الذي وصلت إليه ـ بشكل أو بآخر ـ السلطة المرينية ، أو على الأقل نفوذ بني مرين . وبحسب ما اثبته أبن مرزوق ، فإن السلطان أبا الحسن أنشأ مدارس في سبتة وطنجة وأنفا وآسفي وآزمور وأغمات والقصر الكبير ـ[2] وكلها من المغرب الأقصى ، ومدارس غيرها في المغرب الأوسط ، نعرف منها مدرسته بالعبّاد من تلمسان[3] ، ومدرستين في أفريقية ، كلاهما لم تتمّا ، الأولى بحاضرة أفريقية ، تونس ، والثانية بالقيروان ، وقد ابتدأ السلطان في بنائهما ، وأوقف عليهما كتباً وضعها في بيت بجامع الزيتونة ، ولمّا لم تتمّا ، فُرِّقَت الكتب على مدارس تونس[4] .

ومهما يكن الأمر فإن ما لايتطرق إليه شك أن السلطان أبا الحسن عني عناية خاصة ـ أو بمثل هذا توحي المصادر المتيسّرة ـ بمدارس المغرب الأقصى بالذات ، فقد بنى « المدرسة العظمى » بمراكش قبلي جامع إبن يوسف ، و« المدرسة العظمى » بطالعة سلا قبلي المسجد الأعظم هنالك[5] . كذلك بنى السلطان أبو الحسن المدرسة الجديدة بمكناسة الزيتون[6] ، وقدّم للنظر على بنائها قاضية على مكناسة ، ولمّا تمّ بناؤ ها جاء إليها من فسا « ليقف عليها ويرى عملها وصنعتها »[7] .

---

(١) أنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٥ ، وجذوة الاقتباس ١ : ٣٣٩ ؛ وفي هذه المدرسة ألف الجزولي ( ـ ٨٦٩ أو ٨٧٥ ) كتابه المشهور « دلائل الخيرات » ( أنظر جذوة الاقتباس ١ : ٣١٩ ) .
(٢) أنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٦ .
(٣) أنظر المصدر نفسه .
(٤) أنظر المعيار ٧ : ٢٢٧ .
(٥) أنظر الاستقصا ٣: ١٧٥ ـ ١٧٦ ؛ وأنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٦ .
(٦) أنظر الاستقصا ٣: ١٧٦ ـ ١٧٧ ؛ وأنظر مسند إبن مرزوق : ٣٣٦ .
(٧) الاستقصا ٣ : ١٧٧ .

وسار ابن السلطان أبي الحسن ، السلطان أبو عنان فارس بن أبي الحسن المتوكل ( ٧٤٩ ـ ٧٥٩ ) على سيرة والده ، فبنى المدرسة العنانية ـ باسمه ـ بفاس[١] ، ولعلها هي نفسها المدرسة المتوكلية التي كانت تعرف باسم مدرسة أبي عنان في القرن التاسع الهجري[٢] ، كما بنى مدرسة بسلا بحومة باب حسين منها ، وقد اعتبرها الناصري من المدارس « العجيبة » ، وكانت قد تحولت إلى فندق اسمه فندق أسكور في زمنه[٣] .

## مدارس تلمسان

وفي تلمسان ، حضرة بني زيّان أو بني عبد الواد ، كان أكثر السلاطين عناية بانشاء المدارس السلطان أبو حمّو موسى بن يوسف الثاني ( ٧٦٠ ـ ٧٩١ ) ، إذ بنى مدرستين على الأقلّ فيها ، الأولى أمر ببنائها لما توفي والده أبو يعقوب يوسف سنة ٧٦٣ فدفنه بالعباد ، وعلى ضريحه بناها[٤] ، فبوشر العمل فيها للحين ، وتفرغ أبو حمو نفسه للنظر في شؤونها سنة ٧٦٥ ، « فضاعف بها الفَعَلة ، وأحمد المغارس ، وأسمك المصانع ، وأرحب الأبنية . . . واستجلب المياه ، وأجزل الأوقاف ، وعيّن الجرايات ، ورسم فيها الخطط »[٥] ، واصطفى للتدريس بها الفقيه الإمام أبا عبد الله محمد بن أحمد الشريف العلوي الحسني ( ـ٧٧١ )[٦] ، وافتتح التدريس رسمياً بها في اليوم الخامس من صفر من سنة ٧٦٥ ، وحضر هو نفسه ذلك الافتتاح ، فكان ذلك اليوم يوماً مشهوداً[٧] .

---

(١) أنظر الاستقصا ٣: ٢٠٦ ، وانظر جذوة الاقتباس ١: ١٧٨ .
(٢) أنظر جذوة الاقتباس ١: ١٢٨ .
(٣) أنظر الاستقصا ٣: ٢٠٦ .
(٤) أنظر بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد لأبي زكريا يحيى إبن خلدون ( مطبعة بيير فونطانا الشرقية ، الجزائر ١٣٢٤ / ١٩٠٤ ـ ١٣٢٩ / ١٩١٠ ) ٢ : ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(٥) بغية الروّاد ٢: ١٣٦ .
(٦) أنظر بغية الرواد ٢: ١٣٦ ، والتعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً لعبد الرحمن إبن خلدون ( تحقيق محمد الطنجي ، القاهرة ، ١٩٥١ ) : ٦٤ ؛ وترجمة الشريف العلوي في بغية الرواد١ : ٥٧ .
(٧) أنظر بغية الرواد ٢: ١٣٦ .

ولعل هذه المدرسة هي نفسها المدرسة اليعقوبية التي ذكرها المقرّي ، ويستفاد من كلامه أنها انشئت قبل سنة ٧٧٢[١] ، إذا افترضنا أن تسميتها ذات علاقة بضريح أبي يعقوب المبنية عليه ، وإلا فانها مدرسة تلمسانية أخرى . كذلك بنى السلطان أبو حمّو مدرسة كبيرة برسم فقيهين كبيرين هما أبو زيد عبد الرحمن وأبو موسى عيسى ابنا محمد بن عبد الله المعروفان بابني الإمام ، وقد نزلا تلمسان زمن أبي حمّو ، فأكرم مثواهما ، وابتنى لهما المدرسة المعروفة باسمهما ( مدرسة ابني الإمام ) داخل باب كشوط بناحية المطهر من تلمسان[٢] .

ويبقى من مدارس تلمسان مما تذكره المصادر ثلاث مدارس ذكرها ابن مريم التلمساني ( -١٠١٤ ) دون أن يحدد شيئاً عن زمان انشائها وعن أصحاب الأمر بانشائها ، وكلها كانت موجودة في القرن التاسع الهجري ، وهي مدرسة منشار الجلد[٣] ، ومدرسة سيدي الحسن أبركان[٤] ، والمدرسة التاشفينية ، وقد ذكرها أيضاً المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون[٥] ، وهي مدرسة يدلّ اسمها على أن مؤسسها هو السلطان أبو تاشفين الزياني . ورغم أن هذا الإسم ينصرف إلى اثنين من بني زيان ، أبي تاشفين عبد الرحمن بن موسى الأول ، وحَكَمَ قبل السلطان أبي حمّو المذكور آنفاً ( ٧١٨ - ٧٣٧ ) ، وأبي تاشفين عبد الرحمن بن موسى الثاني ، إبن أبي حمّو المذكور ( ٧٩١ - ٧٩٥ ) ، فإن المرجح أن الثاني من الاثنين هو صاحب الفضل في بنائها ، إذ لم يذكر أحد من المؤرخين أن أبا تاشفين الأول بنى أية مدرسة ، ومن بين هؤلاء المؤرخين واحد كان متخصصاً بذكر إنجازات بني زيان - أعني المؤرخ أبا زكريا يحيى بن خلدون ، ولما كان هذا المؤرخ قُتل قبل تولّي أبي تاشفين الثاني الحُكْم ( قتل سنة ٧٨٠ )[٦] ، فإن هذه المدرسة لم تذكر في كتابه « بغية الروّاد في ذكر الملوك من بين بني عبد الواد » .

---

(١) أنظر نفح الطيب ٥: ٢٧٢ ، وانظر ايضاً البستان : ٤١ ، ورحلة القلصادي : ١٠٤ .
(٢) أنظر بغية الروّاد ١: ٧١ ، والتعريف بابن خلدون : ٣٠ ، والبستان : ١٢٦ .
(٣) أنظر البستان : ٢٣٠ .
(٤) أنظر البستان : ٢٤٠ .
(٥) أنظر البستان : ٦٥ ، والتعريف بابن خلدون : ٦٠ .
(٦) أنظر كتاب العبر لابن خلدون ( بولاق ، ١٢٨٤ ) ٧ : ١٤٠ .

## مدارس تونس

أما تونس ، فإنها شهدت ازدهاراً في بناء المدارس ، وإن كانت معلوماتنا عن هذه المدارس أقلّ دقةً وتفصيلاً عما هي عليه بالنسبة للمغربين الأقصى والأوسط بسبب طبيعة المصادر المتوفرة لدينا ، ولا شك أنه كان قد صار بها عدة مدارس في النصف الأول من القرن الثامن ، إذ تذكر الرواية التي مرت معنا من قبل أنه لما لم تتمّ المدرستان اللتان أمر بانشائهما السلطان أبو الحسن المريني ( -٧٤٩ ) بتونس والقيروان ، وكان قد جعل الكتب الموقوفة عليهما في جامع الزيتونة ، فرّقت هذه الكتب « على مدارس تونس »[١] . فإذا تذكرنا أن أفريقية ، - وحاضرتها تونس - نالت منذ القرن السابع الهجري قدراً من الاستقلال الذاتي داخل الدولة المرينية على يد بني حفص ، وإن هذا الاستقلال قد اطّرد ونما في القرن الثامن ، ووصل إلى درجة عالية في القرن التاسع ، مع ازدياد الضعف في الدولة المرينية ؛ وإذا تذكرنا أيضاً اهتمام الحفصيين على وجه الإجمال بالعمران ، ادركنا أنه كان من الطبيعي أن تشهد تونس نهضة في بناء المدارس . بل أن القلصادي الذي زار تونس في أواسط القرن التاسع ، شهد شهادة قاطعة بنفاق العلم بها وكثرة المدارس فيها إذ قال : « وكنت في اثناء ذلك آخذ في القراءة والإقرار ، وسوقُ العلم حينئذ نافقة ، وينابيع العلوم على اختلافها مغدقة ، فلا عليك أن ترى مدرسة أو مسجداً إلا والعلم فيه يبثّ وينشر »[٢] . ويبدو أن أكبر مدارس تونس كانت **مدرسة الشمّاعين** ، إذ كانت تعرف بـ« أم المدارس بتونس »[٣] ، وقد أسست في النصف الأول من القرن السابع ، وزارها البلوي بعد رجوعه من الحج سنة ٧٣٩ ، وولي التدريس بها الفقيه الكبير إبن مرزوق سنة ٧٦٥[٤] ، ثم **مدرسة القنطرة** ، ولها غير ذكر في

---

(١) الرواية في المعيار ٧ : ٢٢٧ ، وأنظر ما سبق في هذا الموضوع .

(٢) رحلة القاصادي : ١١٥ .

(٣) نفح الطيب ٥ : ٤٠٨ ؛ وأنظر المعيار ٨ : ١٦٢ ؛ وأنظر كذلك كتاب جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي ، للطاهر المعموري ( الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٠ ) : ٨١ - ٨٢ .

(٤) أنظر نفح الطيب ٥ : ٤٠٨ ، وجامع الزيتونة : ٨١ - ٨٢ والحواشي هنالك .

نوازل « المعيار »[1] ، ومدرسة المعرض أو المدرسة المعرضية ، ولعلها أقدم مدارس تونس ( حوالي ٦٥٠ )[2] ، وقد حضر الدروس فيها جدّ المقرّي صاحب « نفح الطيب »[3] ، والمدرسة التوفيقية التي اسست بعد منتصف القرن السابع الهجري[4] . وقد عدد الزركشي في كتابه « تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية »[5] ، إحدى عشرة مدرسة في تونس ، منها غير ما ذكرنا : مدرسة عنق الجمل ( أو المدرسة العنقية ) ( أسست سنة ٧٤٢ ) ، ومدرسة إبن تافراجين ( أسست سنة ٧٦٦ ) ، مدرسة يحيى السلماني ، ومدرسة بلحفاوين ( أسست سنة ٧٩٦ ) ، وكلها يرجع إلى القرن الثامن ، كما ترجع إليه أيضاً مدرسة الكتبيين التي ذكرها ابن بطوطة في رحلته[6] ، ومنها ـ أعني في كتاب الزركشي ـ ست مدارس ترجع إلى القرن التاسع اشهرها مدرسة القائد نبيل[7] ، سكن القلصادي في اثنتين منها خلال رحلته ، هما المدرسة المنتصرية ، نسبة للأمير الحفصي محمد المنتصر ( ٨٣٢ ـ ٨٣٨ ) ، وكانت أول مدرسة تنشأ باسم أمير حفصي ، وقد شرع محمد المنتصر في تأسيسها سنة ٨٣٢ ، وأكملها بعده سلفه السلطان أبو عمرو عثمان وأوقف عليها فكملت سنة ٨٤٠ أو ٨٤١ ، وهي تقع قرب جامع الزيتونة[8] ، ثم المدرسة الجديدة ، وكانت تقع بحي باب سويقة قرب الولي سيدي محرز بن خلف[9] .

---

(١) أنظر المعيار ٧ : ٢٢٦و ٢٣١ .

(٢) أنظر جامع الزيتونة : ٨٤ ـو ٨٥ و350 ,Ernst Diez, «Masdjid,» EI (1936), III

(٣) انظر نفح الطيب ٥ : ٢٥١ .

(٤) انظر جامع الزيتونة : ٨٣ ـ ٨٤ ؛ ويضيف صاحب جامع الزيتونة اسماء بعض المدارس دون جزم في تاريخ تأسيسها أو سبب اشتقاق اسمها ( ص : ٨٥ ـ ٨٧ ) .

(٥) انظر الترجمة الفرنسية لهذا الكتاب **Chronique des Almohades et des Hafçides,** transt. F. Fagnan, in **Rec Not et Mem. Soc Arch. Const.**, XXi, 1895, pp. 105, 106, 183, 221, and index.

(٦) أنظر إبن بطوطة ( دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٠ ) : ١٧ ؛ ديري الأستاذ الطاهر المعموردي أن هذه المدرسة قد تكون هي نفسها مدرسة المعرض ( أنظر جامع الزيتونة : ٨٥ ) .

(٧) أنظر الحاشية رقم : ٧ في الصفحة السابقة ؛ وأنظر : جامع الزيتونة ٨٧ ـ ٩١ .

(٨) أنظر رحلة القلصادي : ١١٣ و١١٥ و١٢١ ، وهناك صورة لها كما تبدو اليوم في رحلة القلصادي : ١١٣ ؛ وأنظر جامع الزتونة : ٩٠ .

(٩) أنظر رحلة القلصادي : ١١٢ ـ ١١٣ و١٦٠ ؛ وأنظر جامع الزيتونة : ٩٠ .

## مدارس طرابلس

فإذا ما اتجهنا إلى الشرق ، وجدنا أن مدينة طرابلس كانت أيضاً من المراكز الكبرى للمدارس في المغرب منذ القرن السابع الهجري ، وذلك أنه عندما زارها التجاني (ـ٧٢١) خلال رحلته ( بين سنتي ٧٠٦ ـ ٧٠٨ ) ، ذكر أن بداخلها مدارس كثيرة ، ومنها المدرسة المنتصرية ( نسبة إلى السلطان الحفصي أبي عبد الله محمد المنتصر الذي حكم من ٦٤٧ إلى ٦٧٥ ) ، وقد تمّ إنشاؤ ها بين سنتي ٦٥٥ و٦٥٨[١] ، وهذا مما يدّل على قدمٍ نسبي في نشأة المدارس بطرابلس ، وربّما صحّ هذا الحكم على معظم المدن الكبرى الواقعة تحت سيطرة الحفصيين . وهذه المدرسة هي نفسها ـ فيما يرجح ـ المدرسة التي زارها قبل التجاني الرحآلة إبن رُشَيْد السَّبتي ، وقد ابتدأ رحلته سنة ٦٨٥ ، فأنه يصفها وصفا مطولاً نسبياً ـ سوف نرجع إليه فيما بعد ـ ولكنه لا يسميها بالاسم[٢] . وفي أواسط القرن التاسع ، عندما زار القلصادي طرابلس ، سكن أياماً ولياليَ في مدرسة فيها مدرسة إبن ثابت[٣] .

## مدارس الأندلس

أما الأندلس فإن لها ظروفاً خاصة ، إذ أخذت مدنها تسقط في القرن السابع واحدة بعد أخرى ، ولم يبق للمسلمين فيها إلا مملكة غرناطة ، ولذلك تأخر نشوء المدرسة من دون الكتّاب[٤] ـ فيها حتى القرن الثامن ، فأنشئت

(١) أنظر تقييد الرحلة لعبد الله بن محمد التجاني ( تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ، المطبعة الرسمية ، تونس ، ١٩٥٨ ) : ٢٥٢ .

(٢) أنظر مخطوطة رحلة إبن رشيد السبتي المسماة « ملء العَيْبة » ( مخطوطة الاسكوريال ، رقم : ١٧٣٦ ) : ٦ ، وقد تفضل الدكتور إحسان عباس باعارتي صورة من هذه المخطوطة .

(٣) أنظر رحلة القلصادي : ١٢٤ .

(٤) في الذيل والتكملة ٦: ١٥٧ ـ ١٥٨ ( تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت ١٩٧٣ ) نص فريد عن التدريس في الأندلس ضمن ترجمة محمد بن حزم القرطبي المعلم بالقرآن ، ومنه « وكان أبوه معلم عامة ، وكانت له أخت تؤدب أيضاً ، وتجمعهم ثلاثتهم في التعليم دار واحدة . وفي المصدر نفسه ٦:١٦ إسم كتاب لافت للنظر هو « روضة المدارس وبهجة المجالس » لمحمد بن

المدرسة النصرية سنة ٧٥٠ ، ويقول لسان الدين إبن الخطيب أنها كانت « بكر المدارس » في حضرة السلطان يوسف أبي الحجاج ( ٧٣٤ - ٧٥٥ )[١] .

ومن تتبع تراجم كتاب « الاحاطة » استطاع أن يجد عدداً من الشيوخ الذين أقرأوا العلم عليها[٢] ، ويبدو أن شهرة هذه المدرسة أو انفرادها دون مدرسة منافسة أخرى جعلها تعرف باسم المدرسة أو لعلّه لم ينشأ في غرناطة ولسان الدين على قيد الحياة مدرسة سواها ، إذ يقول في ترجمة رضوان النصري الحاجب : « أحدث المدرسة بغرناطة ولم تكن بها بعد وسبب إليها الفوائد ، ووقف عليها الرباع المغلة . . . »[٣] غير أن المقرّي يذكر بغرناطة مدرسة تسمى اليوسفية[٤] ؛ ولعلها هي نفسها المدرسة النصرية لأن منشئها هو السلطان يوسف النصري ، ومدرسة أخرى تسمى العلمية[٥] .

هذه هي المدارس التي استطعت أن أجمع معلومات محددة عنها من المصادر ، غير أنه يستنتج من كتاب « المعيار » أسماء عدد آخر من المدارس ، بعضها لا يعرف منشئها وبعضها لا يعرف موقعها ، منها المدرسة الفارسية[٦] ، وقد تكون من انشاء السلطان المريني أبي عنان فارس بن علي المتوكل ( ٧٤٩ -

---

= أحمد بن عمار التجيبي اللاردي البلنسي ، وهو متوفي سنة ٥١٩ ؛ ولكن مثل هذا العنوان لا يدل على ظهور المدرسة بالأندلس بالذات في وقت مبكر .

(١) أنظر اللمحة البدرية في الدولة النصرية للسان الدين إبن الخطيب : ٩٦ ( طبع المطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٤٧ ) ، وأنظر أيضاً نفح الطيب ٥ : ٥١١ ؛ وراجع كتاب أليس الصبح بقريب لفضيلة الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور ( الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، دون تاريخ ) : ٧٦ .

(٢) أنظر أمثلة على ذلك في الاحاطة في تاريخ غرناطة للسان الدين إبن الخطيب ( تحقيق محمد عبد الله عنان ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٧٨ ) ٢ : ٣٦ و٣٢٥ و٥٤ و٢٥٤ .

(٣) أنظر الاحاطة ٢ : ٣٢٥ حيث يقول « تقدم مقرئاً بالمدرسة . . . » . وقد ظلت هذه المدرسة تعرف باسم المدرسة حتى منتصف القرن التاسع ، إذ يذكرها القلصادي بهذا الإسم ، وقد درس هو نفسه فيها ، قال ( ص١٦٧ من رحلته ) : « إبراهيم بن فتوح . . . وكان إقراؤه بالمدرسة . . . وحضرت عليه بالمدرسة قراءة كتب متعددة . . . » .

(٤) أنظر نفح الطيب ٧ : ١٠٣ ، وقد حبست على هذه المدرسة نسخة من كتاب « الاحاطة » لابن الخطيب .

(٥) أنظر نفح الطيب ٥ : ٤٥٧ .

(٦) أنظر المعيار ٧ : ٢٥١ .

٧٥٩ ) ، وقد مر الحديث عن المدارس التي أقامها ، أو تكون من انشاء السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز بن أحمد المتوكل الثاني ( ٧٩٦ - ٨٣٧ ) ، ومنها أيضاً مدرسة بتازي ، من مدن المغرب الأقصى[١] ، وأخرى بمازونة ، من مدن المغرب الأوسط[٢] ، ومدرسة اسمها مدرسة الخصة[٣] لا نعرف شيئاً إضافياً عنها .

## هل كانت هناك مدارس أخرى لم يؤسسها أصحاب الدولة ؟

هذه هي صورة نموذجية لتكاثر المدارس في المغرب ، ولكن الملاحظ أنها أحادية الجانب لأنها رصدت - بسبب من طبيعة المصادر - ما أنشأه السلاطين والخلفاء بخاصة ، فلا يكاد الباحث اليوم يجد بين المدارس المسماة باسم معيّن سوى مدارس تستمد اسمها من اسم صاحب السلطة السياسية ( كالمدرسة المتوكلية والمدرسة العنانية والمدرسة التاشفينية والمدرسة اليعقوبية والمدرسة المنتصرية والمدرسة اليوسفية ) ، وفي أحيان أقل تذكر أسماء مدارس بناها واحد أو آخر من أصحاب السلطة هؤلاء وسمّاها بإسم المكان الذي انشئت فيه ( كمدرسة القنطرة بتونس[٤] ، ومدرسة منشار الجلد بتلمسان[٥] ، ومدرسة العطارين بفاس )[٦] ؛ فإذا بالغ هؤلاء السلاطين في إكرام العلماء سمّوا مدارسهم بإسم أول أساتذتها أو أوائلهم ( كمدرسة ابني الإمام بتلمسان ، ومدرسة المصباح بفاس ) - وفيما عدا ذلك لا تعطي المصادر أسماء محددة للمدارس ، وإنما تقول أن السلطان فلاناً بنى مدرسة في سلا أو مراكش أو

---

(١) أنظر المعيار ٧: ٥٧ .

(٢) أنظر المعيار ٧: ١٦٣ .

(٣) أنظر المعيار ٧: ٢٠٤ .

(٤) مرّ الحديث عن هذه المدرسة بين مدارس تونس فيما سبق ، وباب القنطرة هو من أبواب تونس ( أنظر كتاب الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية لابن القنفذ القسطيني تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد تركي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٦٨ ) : ١٥٨ .

(٥) منشار الجلد سوق بتلمسان يرجع أنه كان لبيع البضائع الجلدية كما يستنتج من بعض فقرات كتاب البستان ( أنظر ص: ٧٩ و٢٧٠ ).

(٦) سوف العطارين بفارس ما زال قائما حتى اليوم في القسم القديم منها .

تازي . . . الخ ، وتعداد الفقيه ابن مرزوق لمدارس السلطان أبي الحسن المريني تشهد شهادة ناصعة بذلك[1] ، هذا رغم أن هذه المدارس كثيراً ما كان يوكل إلى أحد المشايخ الوقوف على بنائها ، كما حدث في حال مدرسة العطارين بفاس[2] ، ومدرسة الحلفاويين بها[3] ، ومدرسة مكناسة الجديدة[4] ، والمدرسة المنتصرية بطرابلس[5] .

أقول : إن هذه الصورة أغفلت المدارس التي توفّر على إنشائها ـ فيما أقدّر ـ عدد كبير من ذوي اليسار ومحبّي الخير ( وهذا قد يكون النوع الذي تتحدث عنه كثير من نوازل « المعيار » ) ، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن هذه المدارس كانت ولا بد أقل ضخامةً ، وأضيق موارد من الوقوف ، وأقّل وفرة في المساكن ، وفي عدد العاملين بها ، وفي شهرة الشيوخ المدرّسين فيها ، من المدارس التي أنشأها السلاطين ، وقد مرّ من قبل إشارات إلى بعض مدارس السلاطين هذه ، ومدى ما تميزت به من ضخامة في البناء والأوقاف والعمّال والموظفين والطلبة ، ومدى ما أنفق عليها من المال ، وعلى جلب المياه إليها من الجهود والنفقات مما لا يقدر على مثله الأفراد ، وتتمكن منه الدولة من دونهم . وأين الفرد الذي يستطيع ـ مثل السلطان أبي الحسن المريني ـ أن ينشىء مدرسة كمدرسة طالعة سلا ، يودع « جوانبها من النقش والتخريم ما يحير البصر ويدهش الفكر » ويرصع إسم كل وقْفٌ من أوقافها « بالنقش والأصباغ على رخامة عظيمة نصبت بالحائط الجوفي ( أي الشمالي ) منها ، كل ذلك محافظةً على تلك الأوقاف أن تغيّر » ؟[6] وأين هو الفرد الذي يمكنه ـ مثل السلطان

(١) أنظر مسند إبن مرزوق ٣٣٦

(٢) وقف على بناء مدرسة العطارين الشيخ أبو محمد عبد الله بن قاسم المزوار ( انظر الاستقصا ٣ : ١١٢ ) .

(٣) وقف على بناء مدرسة الحلفاويين الفقيه أبو أمية مفصل بن محمد الدلاي العذري ( أنظر جذوة الاقتباس ١ : ٣٣٩ ) ، وأضاف إبن القاضي هنالك : « وهو أول من سنّ سنّة بناء المدارس بحضرة فاس » . وهذا تعليق يستدعي التوقف .

(٤) وقف على بناء مدرسة مكناسة الجديدة القاضي على المدينة ( أنظر الاستقصا ٣: ١٧٧ ) .

(٥) وقف على بناء المدرسة المنتصرية بطرابلس الفقيه أبو محمد عبد الحميد بن أبي البركات إبن أبي الدنيا ( أنظر رحلة التجاني : ٢٥٢ ) .

(٦) الاستقصا ٣: ١٧٥ .

يعقوب بن عبد الحق - أن يوقف على مدرسته « كتب العلم التي كانت بأيدي النصارى ( بالأندلس ) منذ استيلائهم على مدن الإسلام » ، تلك الكتب التي بلغت ثلاثة عشر حملاً ، « فيها جملة من مصاحف القرآن الكريم وتفاسيره كابن عطية والثعلبي ، ومن كتب الحديث وشروحاتها كالتهذيب والاستذكار ، ومن كتب الأصول والفروع واللغة العربية والأدب وغير ذلك » ؟[1] وأين هو الفرد الذي يمكنه أن يجعل من المدرسة جنّة عابقة بالخضرة والأزهار ، كمدرسة طرابلس التي زارها إبن رشيد ووصفها فقال :

فألقيت عن يسار المارّ باباً شارعاً . . . فتوقفت انتشق ذلك العرف إلى أن تعرفت أنها مدرسة ، فاقدمت على الدخول . . . ، فوافيت وسطها روضة مخضلة من خمريّ أحمر قد استوى على سوقه ، وباهى بعضه بعضاً ببسوقه ، وقد عُلّل بالسقي شجره فأينع ، وتفتح زهرة فاستكمل واستجمع . فأقمت بها ساعةً أتعلل بذلك النسيم ، وكأنني حللت بجنة النعيم ، وكلما انسحب الظلام طاب عرفاً ذلك التمام ، ولذّ ذلك الانتسام ، فأذكر في ذلك قول . . . ابن الابار . . . :

| | |
|---|---|
| خلعوا على زهر الرياض حلاهم | فغدا بهم خير بها يتأدّب |
| فمع الصباح تَبَتُّلٌ وتقلّص | ومع الظلام تبذّل وتسحُّب |

المدرسة والجامع

ومع ذلك كله ، فإن المدارس بالمغرب مهما اختلفت من حيث الضخامة ، كانت لا بد متقاربة في النظام التربوي ؛ على أنه قبل الخوض في طبيعة هذا النظام ، لا بد من القول أن المدرسة لم تلغِ دور الجامع في التعليم ، بل ظلت حلقات التدريس تعقد في الجوامع على مر الزمن ، وجامع القرويين وجامع الزيتونة وجامع عقبة وغيرها شواهد على استمرار هذا النشاط . كذلك لم تلغِ

(١) الاستقصا ٣ : ٦٣ - ٦٤ .
(٢) ملء العيبة : ٦ ، وقد استثار جمال هذه المدرسة التجاني أيضاً عندما زارها حتى أنه نظم فيها بعض الأبيات ( أنظر رحلة التجاني : ٢٥٢ ) .

المدرسة دور الكتاتيب لأن للكتّاب دوراً لا تستطيع المدرسة تبنّيه ، فالكتّاب يمثل الدراسة الأوّلية الضرورية والمدرسة تمثل الدراسة العليا ؛ ومنذ البداية فصل المغاربة أيضاً بين الكتّاب والجامع ، فلا يعقد « معلّم » ( والمعلم كلمة تطلق على شيخ الكتّاب ) حلقة في جامع : هذا هو المفروض ، ولكن ، كما يخبرنا صاحب « المعيار » ، أخذ بعض المعلمين في بعض البلدان ـ كما نفعل في المشرق أو في بعض قراه ـ يعلّمون الصبيان في المساجد ، وحين طلب إليهم أن يخرجوا منها لكثرة الصبيان ومزاحمتهم للمصلّين احتجوا بأنهم إن خرجوا منها ضاعت وسُرق ما بها من حُصُر ، وجاءت الفتوى في هذا الموقف واضحةً صارمة تقول : « لم يجعل الله المساجد لتتكسب فيها الأرزاق . . . والواجب على أهل تلك البلدة أن يمنعوا مساجدهم من لمثل هذا ؛ فليوعَظ المعلمون وآباء الصبيان ليخرجوا من المساجد إلى بقاع يصلح فيها التكسب ولا يضروا بالمسلمين ، فإن كان المعلم أَبَى فلينزع الصبيان من عنده آباؤهم ، وإن اعتصم المعلم باحدٍ فليس يعصمه إلا ظالم . . . وأما العذر بحرز المسجد فإن المساجد لا تُسْرق وإنما يسرق ما فيها » ، فإذا سُرقت الحُصُر صلّى الناس على الأرض بعد أن تكنس[1] . وأفتى فقيه آخر في المشكلة نفسها بقوله : « لا يجوز لمعلمين إقراء الصبيان لا في المسجد ولا في صحنه . . . وسواء أكان عامراً أو خراباً ، إذ خرابه لا يُسقط حرمته ، وامنعوا المعلّمين من ذلك أشدَّ المنع »[2] . وبذلك نرى أن فقهاء المالكية أصرّوا منذ البداية على أن دور الكتّاب ضروري ، ليبقى الجامع للراشدين من طلبة العلم .

### الكتّاب والمدرسة

ودور الكتّاب محدّد بتعليم القرآن قراءة وحفظاً والشكل والهجاء والخطّ ، وأضاف بعضهم : أحكام الوضوء والصلاة من فرائض وسنن وصلاة الجنائز ودعائها وصلاة الاستسقاء والخوف[3] ، ويقوم بهذا الأمر « معلم » يتفق مع آباء

---

(١) المعيار ٧ : ٢٤ .

(٢) المعيار ٧ : ٥٤ .

(٣) أنظر المعيار ٨ : ١٥٤ .

الطلاب على أجر معين ، فإن كثر عنده عدد الطلاب ، فله أن يشرك معه معلماً آخر أو غير واحد من المعلمين . وعليه أن يعرض ما حفظه الطلاب عشية كل أربعاء ، واحداً واحداً ، ليكون على يقين من حفظهم ، أما إذا كان على يقين من ذلك فلا بأس أن يعرضهم اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة ؛ فإذا ختم الطالب عنده كان له مكافأة عرفها المغاربة والأندلسيون منذ عهد مبكر باسم « الحذقة »[1] ، وإذا تكرّم عليه آباء الصبيان في عاشوراء والأعياد الإسلامية بشيء من العطاء قَبِله ، وذلك حسب جاري العادة . وقد كان فاشياً في بلاد المغرب الأوسط والأقصى تقديم الشمع للمعلم في ميلاد النبي ﷺ[2] ، كما كان فاشياً في البوادي أخذه الزبد ، يجعل له على كل بيت مخضة زبد ويسمونه « خميس الطالب »[3] . وعلى المعلم أن ينظر في ألواح الصبيـان وينبههم إلى ما فيها من أخطاء ، وليس للمعلم أن يطالب آباء الطلاب بشراء الذرة والعلف لدابته ، بل عليه أيضاً كراء المكان إلا إذا اتفق مع آباء الطلاب مشافهةً ، فعندئذ يكون على الآباء دفع كراء الموضع المخصص لتعليم[4] .

ومن هنا يبدو أنّ الكتّاب مؤسسة صغيرة تتم بمبادرة جماعة حريصين على أن يتلقى أبناؤهم المعارف الأولية الضرورية ، واعتماد المعلم فيها على آباء الطلاب حدّد مكانته الاجتماعية . وأما الجامع فإنه مؤسسة كبرى تتم بمبادرة شيخ أو شيوخ من المتبحرين في العلم ، وقد تكون مجانية لدى الجانبين : الشيوخ والطلبة ، وقد تدفع للشيوخ أجرة ، أما الطلبة فلا جراية لهم ولا سكن إلا حين أصبح التدريس في الجوامع حكاية لما صار عليه الحال في المدارس[5] .

---

(١) أنظر المعيار ٨ : ١٥١ .
(٢) أنظر المعيار ٨ : ١٦٠ ، وأنظر حديثاً عن مسألة الشمع للمعلّمين في المعيار ١٢ : ٣٣ .
(٣) أنظر المعيار ٨ : ١٦٢ .
(٤) أنظر المعيار ٨ : ١٥٦ .
(٥) السؤال : متى أصبح جامع القرويين أو جامع الزيتونة أو الجامع الأزهر وأمثالها مزودة بأروقة أو بيوت للسكان وجرايةللطـلاب ، يتطلب تعمقاً في دراسة تاريخ هذه المساجد ، على أن نتذكر أولوية الطلبة الغرباء في هذه الناحية ، . فأما المدرسة فلا فرق فيـها - في المغرب على الأقل - بين الغرباء والمحليين إلا إذا نصّ على ذلك شرط الواقف .

## طلاّب المدرسة

أما المدرسة فميزتها على كلّ من الكتّاب والجامع في أنها تهيء المساكن للطلاب ( وعدم توفر المساكن للطلاب أمر شاذ ، وإنْ أوحى نص في « المعيار » أنه ممكن الحدوث )[1] ، وتوفر لهم الجرايات ، ولذلك فإنها لا بد أن تحكم بتنظيم يخضع الطلاب له . وقد حدّد جانباً من هذا التنظيم « المدني » ، بحسب ما جاء في كتاب « المعيار » ، الأستاذ أبو سعيد بن لب ، فإنه عرّف الطالب بأنه ليس من يقتصر على دراسة القرآن خاصة ، « وإنما الطالب من له شروع في تَعَلُّم العلم ودرسه والتردد إلى أهله »[2] . ووضّح الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى العبدوسي خطيب القرويين ( ـ٨٤٩ )[3] هذا التنظيم بتفصيل أكبر بقوله : « إنما يسكن المدرسة من بلغ عشرين سنةً فما فوقها ، وأخذ في قراءة العلم ودَرْسه بقدر وسعه ، ويحضر قراءة الحزب صبحاً ومغرباً ، ويحضر مجلس مقرئها ملازماً لذلك ، إلا لضرورة من مرض وشبهه من الأعذار المبيحة لتخلُّفه ؛ فإذا سكن فيها عشرة أعوام ولم تظهر نجابته أُخرج منها جبراً لأنه يعطل الحَبْس . . . وكذلك لا يجوز أن يعير بيتاً تحت يده بالمدرسة ، فإنه لم يجعل له إلا السكنى به خاصة . . . وكذلك لا يجوز لمن ينقطع للعبادة ويترك دراسة العلم سكنى المدرسة لأنها لم تُحْبس لذلك ، وإنما حُبست لمن يتعبد بقراءة العلم ، مع عبادة لا تشغله عن القيام بما قصده المُحبس من العكوف على دراسة العلم وشبهها من حضور مجالس العلم »[4] . .

وهذا نصّ صريح على أن نظام المدرسة يقضي بالمواظبة على الحضور ـ إلا لعذرٍ مانع ـ وأن عدم الاستعداد الطبيعي للعلم يقضي على الطالب بمغادرتها ، وأن الطالب لا يحقّ له من كان يهدف إلى غاية غير مقترنة بطلب العلم ، ولو

(١) أنظر قول الفقيه سعيد بن محمد العقباني ( في المعيار ؛ ١٧٩ ) : « إنما جعل البيوت في المدارس التي فيها بيوت ليرتفق بسكناها من له إليها حاجة » . فقوله « التي فيها بيوت » يستدعي التوقف .

(٢) المعيار ٧: ١١٩ .

(٣) أنظر ترجمته في نيل الابتهاج : ١٥٧ ، ودرة الحجال ٣: ٥٣ ، وشجرة النور الزكية ١: ٢٥٥ .

(٤) المعيار ٧ : ٣ و١٧٧ .

كانت الانقطاع للعبادة ؛ وعلى الطالب « التفرّغ » للعلم ، ومن أجل ذلك التفرغ يستحقّ جراية من الوقف ، فإذا اشتغل بصناعة تدّر عليه رزقاً قُطعت عنه الجراية ، « فلا يأخذ من الوقف على طلبة العلم إلا من جاد فَهْمه وحسن إدراكه وطابت سجيته وتَجَرَّدَ ( أي تفرغ ) لأن يَنْتفع ويَنْفع »[1] .

إنّ تجاوز هذا النظام كان يثير مشكلة ، والمشكلة تتطلب حلاً أو رأياً يهدي إلى الحلّ ، ومن هنا كان لجوء الناس إلى آراء المُفْتين ، وهي آراء قد تتفاوت في المسألة الواحدة ، ومن صور ذلك التجاوز لدى « الطائفة الطالبية » أن يحصل الواحد منهم على بيت في مدرسة ، فيؤجره لطالبٍ آخر ( أو يمنحه له دون أُجر ) ثم يختار لنفسه السكنى في مدرسة أخرى[2] ، ومن صوره لدى غير الطلاب أن بعض الناس كان ينتهز خلوّ بعض المساكن التابعة للمدرسة فيخزن فيها بعض حاجياته وأمتعته[3] . ومع أن غياب الطالب عن المدرسة يعدّ من ضمن التجاوزات ، فإن هذا الأمر بالذات لم يضبط ، وانتقلت المشكلة من مستوى عدم التقيّد بالنظام ألى المستوى المادّي ، وأصبح السؤال : إذا خرج الطالب لرؤ ية أهله أو لغير ذلك من الأسباب ، فهل يحتفظ له بمرتّبه عن الفترة التي تَغَيَّبَ فيها أو لا ؟ فكان الفقيه أبو عبد الله إبن عرفة لا يعمل حساباً لمن غاب أياً كان عذره ، أما الفقهاء الأخرون فإنهم توقفوا عند طبيعة الغياب وهل هو ضروري أو لا ، فأفتوا بأنه أنْ كان الغياب ضرورياً حُفِظَ للطالب الغائب نصيبه من الجراية حتى يعود[4] .

والطلبة ، عند النظر إليهم من الزاوية المادية ، ينقسمون في قسمين : الضعفاء وغير الضعفاء ؛ ولهؤلاء الضعفاء حقهم الكامل في الجراية ، وهم ثلاثة أصناف :

---

(١) المعيار ٧: ٨٤ .
(٢) أنظر المعيار ٧: ١٧٨ .
(٣) أنظر المعيار ٧ : ٣ .
(٤) أنظر المعيار ٧: ٢٣١ و٢٣٧ ـ ٣٢٨ .

(١) طالب ضعيف لا والد له.

(٢) طالب ضعيف له والد ضعيف.

(٣) طالب ضعيف له والد غني.

والأمر في الصنفين الأولين واضح، أما في الحالة الثالثة فلا يُحمل غنى الوالد - في رأي الفقهاء المغاربة كما يبدو في «المعيار» - على الولد، لا سيما مع بلوغ الولد، فقد خرج عن حدّ إيجاب نفقته على أبيه، وقد يعطيه أبوه ما يشتري به دفاتر وكتباً، ولكن هذا لا يحرمه حقه في الحبس[1].

كذلك ينقسم الطلبة من حيث السكنى في قسمين: أهل البلد والغرباء، وهذه التفرقة كانت تثير بعض الإشكالات بالنسبة للجراية المعطاة لهم. وقد أفتى الفقيه أبو إسحاق إبراهيم إبن فتوح أن الطلبة الساكنين في البلد المستوطنين، وإن لم يكونوا في الأصل منها، إذا كانوا ضعفاء يعطون الجراية، إلا إذا كان هناك في نصّ الواقف ما يمنع ذلك[2]. والمشكلة قد تجيء معكوسة إذا كان هناك وقف على طلبة العلم الغرباء، إذ يكون الواقف قد أوقف هذا الوقف عندما كان في المكان الذي هو فيه مَنْ يدرّس العلم، فكانت الغرباء تأتي لطلب الفائدة. فماذا يحدث لو لم يعد في ذلك المكان طلبة غرباء، وإنما جُلْ الطلبة من الضعفاء؟ هل يُعْطَوْنَ فائدة الحبس أو يبقى هذا الحبس حتى يأتي غريب يقيم يوماً أو يومين فيعطاه؟ وقد أجاب الأستاذ أبو سعيد إبن لب على ذلك بقوله: «إنْ كان الحبس مقصوراً على الطلبة (الغرباء) بالموضوع المذكور دون غيره فيأخذ فائده من كان بالموضع منهم وإن كان رجلاً واحداً، وإن كان على طلبة العلم من غير قصرٍ على الموضع، فيعطى منه ذلك الرجل الواحد الذي بالموضع وينقل منه إلى الطلبة بموضع آخر قريب منه... وإذا عدم الغرباء... فيصرف فائد الوقف عليهم إلى الضعفاء... في ذلك الموضع، فإذا حضر غريب أُعطي

---

(١) أنظر المعيار ٧: ٨٣.
(٢) أنظر المعيار ٧: ٨٣.

منه ويرضخ له » ؛ وأضاف : « والسكنى غير معتبر في استحقاق الفائد إلا أن يشترط المحبس »[1] .

### موظفو المدرسة عامة

وتضّم المدرسة بالإضافة إلى ما فيها من طلاب ، هيئة من العاملين فيها كلّ في ميدان خاص به . وتتكوّن هذه الهيئة في حدّها الأدنى ـ وخاصة إذا كانت المدرسة صغيرة وأحباسها متواضعة ـ من ستة أفراد : إمام ومؤذن ومدرّس وأستاذ وقيمّ وبوّاب[2] ؛ فإذا كانت المدرسة كبيرة ، فلها قَوَمَة وبوّابون ومُدَرّسون . . الخ ، أي أنّ الحديث عن هذه الهيئة يغدو بصيغة الجمع ( أو بصيغة المثنّى في أقل تقدير ) . ويفترض وجود الإمام والمؤذّن أن يكون للمدرسة مسجد خاص بها ، وكذلك كانت الحال في جميع المدارس ، صغيرها وكبيرها ، إلا أن مسجد المدرسة يتميز عن غيره من المساجد بأنه لا صومعة له ( أي لا مئذنة ) ، إذ مسجد المدرسة ـ كما قال أحد الفقهاء ـ « لم يُبْنَ لله عز وجل بالقصد الأول من المحبّس ، وإنما بُني رفعاً لصفة الفندقية أو الخانكية عن المدرسة » . وشذّ عن هذه القاعدة مسجد المدرسة اليعقوبية ومسجد المدرسة الفارسية ، إذ كانت لهما مئذنتان[3] .

### إمام المدرسة

وإمام المدرسة من حيث المبدأ يقيم الصلوات جميعاً في مسجدها ، غير أن هذا ليس شرطاً ضرورياً له ، بل الأمر في ذلك على ما جرت به العادة في مكانٍ . وقد كان الإمام في كل من مدرسة الحلفاويين ومدرسة الخصة لا يؤم إلا الظهر والعصر ، وعَدَّ أحد الفقهاء ذلك أمراً مشروعاً لجريان العادة بذلك ولأن الأحباس تُقَرُّ على ما وُجدت عليه[4] .

---

(١) المعيار ٧: ١٧٩ .

(٢) أنظر المعيار ٧: ١٠ و٢٤٥ ، ويشمل الحبس أناساً آخرين كالوقاد وناظر الوقف والقابض والشاهد ( أنظر المعيار ٧: ٢٤٧ ) .

(٣) أنظر المعيار ٧: ٢٥١ .

(٤) أنظر المعيار ٧: ٢٠٤ .

## قيّم المدرسة ووقّادها وبوّابها

وأما القيّم فيقوم بحفظ الحصر والقناديل ويعتني بنظافة المدرسة وتأمين الفرش والوقود فيها[1] ( وقد يشاركه في مسألة الوقود الوقّاد )[2] . ويشترك مع القيّم في بعض هذه الأعمال البواب ، إلى جانب سهره على أبواب المدرسة وفتحها وغلقها[3] . ومن المتصور أن البواب هو الذي كان يأذن لمن ليسوا من سكان المدرسة بالدخول إليها ، إذ كان الدخول ممكناً لبعضهم عُرْفاً بعد الاستئذان[4] .

## مدرّسو المدرسة واساتذتها

وليس يتضح من « المعيار » الفرق بين المدرّس في المدرسة وبين الأستاذ ، والأمر المؤكد أن المدرّس فقيه مسؤول عن تدريس العلوم الفقهية وما يتصل بها من علم الأصول وعلم التفسير[5] ، ولعل لفظة الأستاذ تدل على النحوي أو اللغوي الذي يقوم بتدريس علوم اللسان للطلاب[6] ، وتلك علوم كان طلاب المدرسة يتلقّونها كما سوف نرى ؛ وفي بعض نصوص « المعيار » أشير إلى الهيئة التدريسية بالمدرسة ( من مدرّسين وأساتذة فيما يتصور ) باسم « المقرئين »[7] . ومهما يكن الأمر ، فإن مكانة المدرّسين ( والأساتذة ) لم تكن متساوية فيما بينهم ، بل كان هناك للفرع الواحد من العلوم « رئيس » يحتلّ منصب الصدارة بين مدرّسيه في المدرسة ، وذلك أمر ينبيء به نصّ أورده ابن مريم إذ قال : إن الفقيه

---

(١) أنظر المعيار ٧ : ١٠ .

(٢) أنظر الصفحة السابقة ، الحاشية رقم ٢ .

(٣) أنظر المعيار ٧ : ١٠ .

(٤) أنظر تجربة تلميذ الهواري في مدرسة منشار الجلد بتلمسان ( البستان : ٢٣٠ ) ، وتجربة إبن رشيد السبتي في مدرسة طرابلس . إذ أقدم على دخولها « تحكياً في الإذن للعرف » ( ملء العيبة : ٦ ) .

(٥) أنظر امثلة على ذلك في المعيار ٧ : ٢٣٥ و٢٣٨ و٢٤٥ .

(٦) قارن نصّ المعيار (٧ : ١٠ ) حيث ذكر « المدرّس والأستاذ » ، ونصه ( ٧ : ٢٤٥ ) حيث ورد « فقيه وأستاذ » ونصه ( ٧ : ٢٤٩ ) حيث ورد « فقيه ونحوي » .

(٧) أنظر المعيار ٧ : ٢٤٥ ، قال : « ومرتبات المقرئين والطلبة والقائمين » ؛ وأنظر أيضاً روض القرطاس : ٤١٢ .

محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني (ـ٨١٨) « عرضت عليه رئاسة الفقه بمدرسة العطارين »[١] . ولعل احتلال هذا المنصب ـ الذي يوازي في أيامنا هذه منصب « رئيس الدائرة » أو « رئيس القسم » ـ كان هو المسؤول عن وصف بعض كبار مدرّسي المغرب بأنه « صَدْر المدرّسين »[٢] . على أن مثل هذا المنصب كان متوفراً في المدارس الكبيرة من دون المدارس الصغيرة ، فيما يتصوّر ، حيث يتعدد المدرّسون وتشعب المواد التدريسية كثيراً . أما من حيث المرتّب ، فإن « المعيار » وسائر المصادر لا يذكر شيئاً عن تميّز « الرئيس » فيه والأرجح أنه كان يعامل معاملة سائر المدرّسين ، ويقتصر تميّزه على السلطة الادارية بما تجلب معها من نفوذ واجلال .

مادة التدريس في المدرسة

ولا تتحدث نوازل « المعيار » بشكل متعمد عن المادة التي كان الطلاب يتلقّونها من المدرسين والأساتذة ، ولا عن الكتب المستعملة لذلك ، غير أنه ورد في غيره من المصادر ما يوضح هذا الجانب بعض الايضاح . فمن الكتب التي كانت تدرّس في مدرسة الوادي بفاس في القرن الثامن الهجري كتابا ابن الحاجب في الفروع والأصول ، ومدوّنة سحنون[٣] ، فيما كانت تدرّس في القرن نفسه وأوائل القرن التالي ألفية ابن مالك في مدرسة أبي عنان بفاس أيضاً[٤] . وفي أواسط القرن التاسع ، حضر القلصادي بعض دروس المدرسة المنتصرية بتونس ، فدرس مع الجمهور تفسير القرآن ، وبعض صحيح مسلم ، والموطأ ، ومختصر المدوّنة للبراذعي ، وبعض الرسالة ، وإبن الجلاب ، وإبن الحاجب الفرعي ، وصحيح البخاري ، وكتاب الشفاء للقاضي عياض »[٥] . وفي سنة ٨٥٥ ، عندما استقر القلصادي بغرناطة ، درس في « المدرسة » بها على الفقيه

---

(١) البستان : ٢٦٤ .
(٢) أنظر بغية الرواد ١ : ٥٧ ، وذلك في ترجمة الفقيه أبي محمد عبد الله بن أبي عبد الله الحسني .
(٣) أنظر البستان : ٤٢٤ .
(٤) أنظر البستان : ٢٦٤ .
(٥) أنظر رحلة القصادي : ١٢١ .

إبراهيم بن فتوح كتباً شتى منها المقالات لابن رضوان في المنطق ، والشمسية ، ورجز ابن سينا ، وبعض رجزه في الطب ، ومختصر ابن رشد في الأصول ، وجمع الجوامع ، وبعض الكراس للجزولي ، وبعض المقاصد النحوية ، وبعض التسهيل لابن مالك ، وبعض الشامل ، ومختصر خليل ، وكتاب سيبويه ، والكشاف للزمخشري ، وكتاب الجواهر الأربعين للغزالي(١) .

هذه الكتب تدل على فروع العلوم التي كان طلاب المدرسة يتلقّونها ، ويمكنا أن نضيف إليها نصاً فريداً أورده القلصادي وإبن مريم التلمساني في تحديد هذه الفروع مع تحديد الزمن الذي كان يدرس فيه كل فرع في المدرسة اليعقوبية من تلمسان بالذات في القرن التاسع منها ـ ولعل ذلك كان ينطبق على سائر المدارس بالمغرب ـ آنذاك ، ونصها يقول : إنه كان يدرس بها التفسير والحديث والفقه والأصول في فصل الشتاء ، والعربية والبيان والحساب والفرائض والهندسة في فصل الصيف ، وإن يومي الخميس والجمعة كانا مخصصين لدرس التصوف(٢) .

وهذا النص الأخير لافت للنظر من غير ناحية . فإفراد التصوف بالدراسة يومين في الأسبوع يدل على مدى تأثير التصوف في البيئة المغربية ( وربما بتلمسان بشكل خاص ) ، ولا شك أن له علاقة بأخذ بعض الفقهاء من المدرّسين بالتصوف بطريقة أو بأخرى(٣) . كذلك يلفت النظر وجود مادة الهندسة في برنامج المدرسة الدراسي ( فضلاً عن المنطق والطب ) مما يدل على حدوث شيء من التساهل لدى القيمين على المدارس تجاه بعض العلوم العقلية ، وهذا أمر استجدّ على المغرب في العصور المتأخرة بعد انقضاء سلطة الموحدين ؛ ولعلّ مما

---

(١) أنظر رحلة القصادي : ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٢) أنظر رحلة القصادي : ١٠٤ ، والبستان : ٤١ ، وفي نص القلصادي أن الأصول كانت مما يدرس في الصيف ، وان المدرس كان يصحح تأليفه ـ مع درس التصوف ـ يومي الخميس والجمعة .

(٣) إن من يراجع تراجم كتاب « البستان في ذكر الأولياء من تلمسان » لابن مريم التلمساني يخرج بانطباع عام أن الفروق الدقيقة الفاصلة بين الفقهاء و« الأولياء » التي عرفها المشرق والمغرب على حد سواء طوال قرون عديدة ، قد أخذت تتضاءل مع الزمن حتى تكاد تنعدم أحياناً .

يؤكد هذا أن أحد كبار المدرّسين العلماء بمدرسة العطّارين من فاس في أوائل القرن الثامن الهجري وهو أحمد بن البنّاء الأزدي المراكشي ، كان متمكناً لا من علوم الشريعة وحدها ولكن من « العلوم القديمة » أيضاً[1] ، فكان الطلاب يقرأون عليه ، وبعض المصادر يترجم له دون تحرّج ، وقد وصفه ابن القاضي بأنه كان « شيخاً وقوراً حسن السيرة قوي العقل مهذباً فاضلاً »[2] .

### مواسم التدريس في المدرسة

غير أن أكثر ما يسترعي الانتباه في النصّ المذكور قسمته للعلوم المدرَّسة بين مجموعة تدرّس شتاءً وأخرى تدرّس صيفاً ، والعلوم الشتوية كلها من العلوم الدينية ، بينما الدروس الصيفية من العلوم اللسانية والعقلية . فهل هنالك من سبب لهذا التقسيم ؟

هنا يجيء دور « المعيار » في الكشف عن جانب من الأجابة المطلوبة ، إذ تعطينا فتوى للشيخ أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني معلومات قيمة عن طبيعة العام الدراسي بين حيويته وفتوره ؛ ولعل أول ما يلفت النظر فيها التركيز على أن فصل الشتاء ( أي الفصل الذي تدرّس فيه العلوم الدينية ) هو أكثر فصول السنة حيوية[3] . وتضيف هذه الفتوى ، وهي في نظري وثيقة هامة ـ ولعل ما فيها قد يعكس شيئاً من الاختلاف في المنهج عن ذلك المتبع في المدرسة اليعقوبية ـ ما نصه : « جرت عوايد الشيوخ قديماً وحديثاً أن يجتهدوا في فصل الشتاء بسرد القليل من المسائل وافراغ الوسع في نقل ما للعلماء فيها وتحقيق ما يخصّها من مباحث وأنظار ، ولا يسمحون لانفسهم في هذا الفصل بشيء من البطالة ، فإذا انصرم هذا الفصل أجمّوا أنفسهم بعض الإجمام ثم شرعوا في إقراء الطلبة والمبالغة في نصيحتهم بقدر الإمكان ، وعادتهم في سائر فصول السنة غير فصل الشتاء أن تسرد عليهم كثرة المسائل ( يريد المسائل الكثيرة ) . . . إذ ختْم الكتب

---

(١) أنظر جذوة الاقتباس ١ : ١٤٨ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) أنظر المعيار ٧ : ٢٣٨ .

والتأنس بالمرور على مسائلها . . . أنفع شيء للمتعلّم، وبالجملة فيجتهد المعلّم في تعليمهم على وجه لا يأتي عليهم فصل الشتاء إلا وقد حصل لهم في التعليم من الوقوف على المسائل والتأنس لمعانيها ما يتأهلون به لفهم ما يلقي عليهم في فصل الشتاء من دقيقِ الأبحاث والنقل الغريب ؛ فصار فصل الشتاء لهم كالعرقلة والتمرين بما حصل لهم في غيره »[1] . وخلاصة هذا كله أن الجزء الأكبر من العام يذهب في دراسة الكتب المقررة ، دراسة تستوفي الكتاب كله ، وأن فصل الشتاء مخصص لحلّ المسائل والتعرض للدقائق ، ثم تعقب هذا الفصل فترة راحة قصيرة . ولكن هذا النظام نفسه بدأ يختل ، ولدينا سؤال صادر عن تلمسان سنة ٨٧٦ يشير فيه السائل إلى أن بعض المدرّسين لم يعد يلتزم بالعام المدرسي وإنما أخذ يكتفي بالاقراء شهرين أو ثلاثة من السنة ، ويظل في بطالة بقية شهور العام ، مع أنه يقبض مرتبه عن سنة كاملة[2] .

## علاقة الطلاب بالشيوخ

وإذا تذكرنا أن طلاب المدرسة يتفرض فيهم أنهم قد بلغوا سن العشرين أو تجاوزوها ، وأنهم يشتركون مع شيوخهم في مناقشة المسائل ، فإن مواطن الصدام بين الفريقين قد لا تتجاوز إحراج الطالب لشيخه باللُّجاج في المناقشة ، أو بالتقصير في أداء الواجب المفروض ، أو في العجز عن الاستيعاب ، وذلك فإن الشيخ كان ينفّس عن غضبه إزاء بعض هذه المواقف بإطلاق بعض النعوت على الطالب ؛ قال ابن عرفة : وقد والله سمعت شيخنا ابن عبد السلام زجر بعض أهل مجلسنا في مدرسة الشماعين في قول قاله : « ما يقول هذا مسلم » ، وكذا شاهدت من شيخنا الإمام رحمه الله يزجر بعض الطلبة بـ« ثور » و« حمار » و« أذهان البَقَر » ؛ فأما العقوبة التي تتعدّى الزجر فهي وقف على الكتّاب حيث كان الضرب يتجاوز العشرين عصا على باطن الرِّجل[3] .

---

(١) المعيار ٧ : ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .
(٢) أنظر المعيار ٧ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .
(٣) أنظر المعيار ٨ : ١٦٢ .

ولما كانت المدرسة وهيئتها العاملة وطلابها : كل أولئك يعتمدون على الوقف المرتبط بالمدرسة ، فإن معظم المشكلات التي كانت تنشأ تتصل بذلك الركن الماديّ . فقد كان المحبّس يوقف على المدرسة مثلاً دكاكين أو أرحاء أو بيوتاً أو حماماً أو أرضاً . أو بعض ذلك أو كله . والعادة أن ينادي على الشيء الموقوف لطرحه للكراء بمبلغ معين[1] ، ومن هذا المبلغ تؤخذ جميع النفقات التي تتطلبها المدرسة ، ومنها أجور الهيئة العاملة فيها والمنح التي يأخذها الطلاب وتجديد الفرش والحصر وإصلاح المباني ومرتّبات المسؤولين عن الوقف نفسه . ومن أجل أن نتصور شيئاً من النسبة في المرتبات أقول إن مرتّب المدرّس بمدرسة مكناس الجديدة في القرن الثامن كان يبلغ تسعين درهماً في الشهر ، بينما مرتب موظف الأحباس بلغ ثلاثين ديناراً في الشهر[2] . غير أن هناك نصاً غريباً في « المعيار » يذكر أنه كان للمدرّس بالمدرسة التي درّس فيها الونشريسي في فاس مرّتبان : شهري وسنوي[3] ، ولم يفسّر الونشريسي معنى ذلك ، والأرجح أن المرتب الشهري هو المرتب المتعاقدة المدرسة به مع المدرّس أولَ تعيينه بها ، ويحدده إلى حد بعيد مقدار ما يتوقعه من المرتب السنوي لدى حدوث الحصاد ، عندما يكون للمدرسة أوقاف من رباع أو أراض مزروعة أو ما إلى ذلك . ومن المتصور أن نظام « المرتب المزدوج » للمدرّس لم يكن شائعاً في مدارس المغرب جميعها ، وإنما كان مقصوراًعلى فئة قليلة منها لعلها الأكبر والأكثر ثراءً من الأوقاف ؛ على أننا لا نعلم ما إذا كان هذا النوع من « المرتب المزدوج » كان ينطبق أيضاً على غير المدرّس ( والأستاذ ؟ ) من موظفي المدرسة .

ومهما يكن الأمر ، فلا شك أن كل شيء في النهاية في مجال المرتّبات كان يعتمد على شرط الواقف ، إذ له وحده الحق في أن يخصص أو يعمّم ، وله أن

---

(١) أنظر المعيار ٧ : ٣٠ .
(٢) أنظر المعيار ٧ : ٤ و٧ .
(٣) أنظر المعيار ٧ : ٢٣٥ .

يجعل الوقف للإنفاق على رتبة الأستاذ فقط[١] ، أو على مقرىء العلم أو على قارىء الحديث أو على كليهما[٢] ، أو على الطلبة الغرباء دون غيرهم [٣] ، أو يشترط ألا يسكن في بيوت المدرسة إلا أتباع مذهب معين[٤] . ولا يختل شرط الواقف إلا إذا فقد مسوّغاته التي كانت قائمة عند التحبيس ، فلو خصص الوقف لأستاذ وعين مواصفاته ، ثم لم تعد هذه المواصفات تنطبق على أحد في عصر لاحق ، فمن الطبيعي أن يعين الأمثل فالأمثل من أهل تلك البلدة[٥] ، وقد مرّ من قبل أنه إذا جعل الوقف لطلبة العلم الغرباء صرفت لهم ولو كانوا واحداً ، فإن لم يوجد أحد صرف ريع الوقف إلى الطلبة في موضع قريب ، فإذا حضر طالب غريب إلى ذلك المكان أعطي من ذلك الوقف ، إذ السكنى غير معتبرة في استحقاق العائد ، إلا أن يشترط المحبس ذلك[٦] .

ومن الطبيعي - مع تقلّب الأحوال الاقتصادية - أن تكون المشكلة الكبرى هنا هي تقصير الوقف المرصد للمدرسة عن الوفاء بالنفقات والمرتّبات المطلوبة ، وهي مشكلة تتردد بكثرة على صفحات « المعيار » ويدلّ تعدّد الأماكن التي ترد منها الأسئلة على أنها كانت مشكلة عامة . ويتصل بذلك سؤال آخر : هل يجوز تحويل فائض وقف ما أو وفره لسدّ العجز في وقف آخر ؟ والجواب على هذا السؤال يتطلب البحث عن طبيعة الوقف ، فإن كان وقفاً من مَلِك ، وكان به وفر ، جاز أن يصرف في غير ما سمّاه الواقف ؛ وإن كان الوقف من غير الملوك ، فقد اختلفت أجوبة الفقهاء ، فمنهم من أجاز ومنهم من لم يجز صرف الوفر في غير ما ذكره المحبّس [٧] . فإذا بقيت مشكلة العجز كما هي فعلى حساب مَن تُحَلّ ؟ أعلى حساب الطلبة أم على حساب هيئة المدرسة ؟ اختلفت الإجابات على هذا السؤال مرة أخرى ، ولكن الجمهور الأعظم من الفقهاء رأى أنّ ما يدفع

---

(١) : أنظر المعيار ٧: ٤ .
(٢) أنظر المعيار ٧: ١٥٤ و١٦٠ .
(٣) أنظر المعيار ٧: ١٧٩ .
(٤) أنظر المعيار ٧: ١٨٠ .
(٥) أنظر المعيار ٧: ٢٤ .
(٦) أنظر المعيار ٧: ١٧٩ ، وانظر أيضاً ما سبق في هذا الموضوع .
(٧) أنظر ٧: ٤ و١٤٦ .

للهيئة المدرسة إنما هو أجور ، والأجور لا يصحّ الانتقاص منها ، وأن ما يدفع للطلبة هو رفق وإعانة[1] ؛ وفصّل الأمر تفصيلاً متدرجاً الفقيه خلف بن أبي بكر ابن نعمة حين قال : « يأخذ القيّم والبواب ما رتّب لهما الواقف بالتمام والكمال عند ضيق الخراج عن مرتبات من ذكر ، لانهما ملحقان بالعمارة ، لا تتم إلا بهما . . . وما فضل بعد ذلك تقع المحاصة بين من ذكر من الإمام والمؤذن والمدرس والأستاذ والطلبة »[2] . وشذّ كل من الفقيهين أبو عبد الله محمد بن عبد المؤمن التازي وأبو علي الحسن بن عثمان بن عطية الونشريسي إذ ذهبا إلى القول بالمشاركة في الحصص ، وأكد الونشريسي رأيه بقوله : « والمدرسة إنما بنيت للطلبة »[3] .

وقد ظلّ هذا النقص في المورد المادّي يستشري حتى لنجد في العصر التالي ( عصر السعديين ) أن الطلبة اخذوا يقبلون على مختلف الحرف لتأمين معيشتهم ؛ يقول الدكتور محمد الحجي : « على أن ظاهرة اعتماد الطلبة على أنفسهم في كسب الرزق أصبحت متفشية حتى في الحواضر العلمية الكبرى أثناء الدور الثالث الذي انحدر فيه نجم السعديين إلى الأفول ، وقد أثبت مؤلفٌ تازيّ مجهول الإسم عاش في فاس في النصف الثاني من القرن الحادي عشر في كتابه الهزلي « مختصر الأفازيد » الحِرَف التي يمتهنها الطلبة آنذاك وقسمها إلى مستحسنة ، كالنساخة والخياطة والنجارة والتجارة ، ومستهجنة ، كالحياكة والحجامة والدباغة والجزارة »[4] .

## خاتمة

ومهما يكن من شيء فإن المدرسة في العصر الذي تناوله هذا البحث اصبحت مؤسسة هامة : في توسيع نطاق العلم ونشره بين فئات من الناس لم

---

(١) أنظر بخاصة فتوى أبي العباس أحمد بن قاسم إبن القباب في المعيار ٧: ٢٤٨ .

(٢) المعيار ٧ : ١٠ .

(٣) المعيار ٧: ٢٤٧ .

(٤) أنظر الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين ( الرباط ، ١٩٧٦ ) ١: ١٣٠ .

تكن قادرة على نفقاته او تخصيص كل الوقت من أجله . وثمة حادثة نزلت بمدينة مازونة واستفتي فيها شيوخ بجاية وتونس وتلمسان وخلاصتها أنّ رجلاً بنى مدرسة ومسجداً لها ازاء مدرسة وجامع كانا مبنيين من زمن ، وفي السؤال تلميح يذكّر بقصة مسجد الضرار ووجوب هدمه ـ والمسألة متشعّبة في مضموناتها ـ ولكن يكفينا منها هذا القدر ؛ ويهمني أن أورد هنا جواب الفقيه التونسي عمر بن محمد القلشاني[1] إذ يقول : « وأما ما سألت عنه من هدم المدرسة ومسجدها لقصده بهما الضرار فهذا ما لا أقول به ولا أستسيغه ، لأن كثرة أماكن العلم بسبب عادي في كثرة طلب العلم وانتشار عدد طالبيه لوجدانهم الإعانة عليه ولو بالسكنى بموضع متيّسر المرافق ، وقد علم هذا من أحوال المدن ، فالمدينة الخالية من المدرسة أو التي فيها مدرسة واحدة ليست في انتشار العلم بها كالتي لا يفقد الطالب فيها موضعاً بل يجد الرفق والإعانة حيثما سكن من مدارسها ، ومسجد المدرسة ليس في الحكم كغيره من المساجد المباحة لعموم الناس »[2] .

(١) مختلف في وفاته بين ٨٤٢ و٨٤٧ ؛ أنظر درة الحجال ٣: ٢٠٣ ، وشجرة النور الزكية ١: ٢٤٥ .
(٢) المعيار ٧: ١٦٦ .